للجدران آذان:
تحليل وثائق سرية من
أجهزة الأمن السورية

للجدران آذان:
تحليل وثائق سرية من أجهزة الأمن السورية

صورة من عدسة شاب دمشقي

صورة من عدسة شاب حمصي

صورة من عدسة شاب دمشقي

المركز السوري للعدالة والمساءلة منظمة سورية، غير ربحية متعددة مصادر الدعم. يتطلّع المركز إلى سوريا ينعم فيها الناس بالعدالة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، حيث يعيش المواطنون من جميع مكوّنات المجتمع السوري بسلام. ويعزّز المركز عمليات العدالة الانتقالية والمساءلة في سوريا من خلال جمع وحفظ الوثائق، وتحليل البيانات وفهرستها، وتشجيع النقاش العام حول العدالة الانتقالية داخل سوريا وخارجها. يمكن معرفة المزيد عن المركز على الموقع التالي http://ar.syriaaccountability.org/.

المركز السوري للعدالة و المساءلة

نيسان/أبريل 2019

تم تمويل البحث والتحليل لهذا التقرير عبر منحة مالية من مؤسسة المجتمع المفتوح.

صورة الغلاف لـ عدسة شاب حمصي.

تصميم التقرير: ندى محمد علي.

يجوز نسخ مواد من هذا التقرير لأغراض التدريس أو البحث أو لأي أغراض أخرى غير تجارية، مع إسناد مناسب. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا التقرير بأي شكل من الأشكال لأغراض تجارية دون الحصول على إذن صريح من مالك حقوق الطبع والتوزيع.

تم النشر في نيسان/أبريل 2019 في العاصمة الأميركية واشنطن.

قائمة المحتويات

تقديم: بقلم المدير التنفيذي 1

خلفية 2

منهجية تحليل الوثائق 3
إخراج الوثائق من سوريا 3
اختيار العينة 3
هيكلية قاعدة البيانات والتحليل 4

أهمية الوثائق 5
أهمية الوثائق في جهود المساءلة 5
أهمية الوثائق في جهود العدالة الانتقالية 5

أجهزة الأمن في سوريا 7
التقييم الخارجي لأجهزة الأمن في سوريا 9

النتائج المستقاة من الوثائق 11
ممارسات الرصد والمراقبة الحكومية 11
قوائم المطلوبين والمعتقلين 11
قواعد الاشتباك 13
الاعترافات باقتراف الجرائم 14
قمع الأكراد والأقليات الأخرى 16
التوقعات والمؤامرات 16

النقص في المعلومات 18
أنواع النقص 18
البيانات المساندة: المقابلات 18
البيانات المساندة: مقاطع الفيديو 18

الخلاصة والتوصيات 19

ملاحق 20

تقديم: بقلم المدير التنفيذي

كانت نشأتي في بلاد تحكمها أجهزة أمن عديدة ومعقد تجربة فريدة من نوعها. فعلاقة المواطن السوري العادي بأجهزة الأمن كانت دائما مشوبة بالخوف وسوء الفهم والإشاعات والقصص المريعة وأحيانا الكوميديا السوداء. وكان الكثير من السوريين يتعمدون تفادي الاحتكاك بأجهزة الأمن، ويتجنبون الانخراط في القضايا العامة أو التدخل في القضايا السياسية، ويعمدون بدلا من ذلك لإعلان ولائهم للحكومة. ولكن ذلك لم يكن كافيا لحماية أي شخص كان من أجهزة الأمن التي أحكمت قبضتها على جميع جوانب الحياة في سوريا تقريبا.

في عام 2005، وفي محاولة منه لاسترضاء الشعب بشكل مؤقت، طرح الرئيس بشار الأسد حزمة من الإصلاحات ألغت متطلب الحصول على موافقات أمنية لبعض شؤون الحياة اليومية. ومكنّت لائحة الإصلاحات التي تضمنت 67 بندا السوريين فجأة من فتح محل فلافل أو مقهى إنترنت أو نقل ملكية عقار أو طلب استصدار بدل هوية أو جواز سفر ضائع أو تسجيل الزواج بأجنبي/ أجنبية من دون الحصول على موافقة أمنية.

ولكن الواقع أن شيئا لم يتغير. فبالرغم من الإصلاحات، كان لا يزال على السوريين الحصول على موافقة أمنية لحالات معينة، واستمرت هذه القائمة بالازدياد مع مرور الوقت. وبالرغم من أن الحصول على موافقة أمنية قد يبدو إجراءً بيروقراطياً بسيطاً، إلا أنه في سوريا عملية أعقد من ذلك بكثير. ففيما قد تحصل على موافقة من أحد الأجهزة ستجد نفسك عرضة للسؤال بسبب إخفاقك في الحصول عليها من جهاز آخر. والطريقة الوحيدة لتجنب ذلك هي الحصول على موافقة من جميع الأجهزة الأمنية، الأمر الذي يعد مهمة مستحيلة نظرا لعدد الأجهزة والفروع الأمنية التي كانت تطلب في العديد من الأحيان موافقة منفصلة.

من السهل جداً أن تقع بالمشاكل في سوريا، فكما يقول السوريون "للجدران آذان". فأبسط الأشياء يمكن أن يعرضك للعقوبة؛ فالتعبير السلمي عن عدم الرضى عن السياسات الحكومية مثلا كاف لتطلب أجهزة الأمن "الحديث" معك. فقد تتلقى مكالمة هاتفية تستدعيك لفرع أمني معين، أو تتلقى اتصالا هاتفيا من ضابط يدعوك فيه "لتناول فنجان قهوة". وأحيانا قد ترسل أجهزة الأمن ببساطة سيارة مدنية لتأخذك دون سابق إنذار. وكانت هذه "اللقاءات" تؤدي في كثير من الأحيان لاختفائك لبعض الوقت، فليس هناك أي نوع من الانسجام في ممارسات الأجهزة الأمنية– فقد يطلقون سراحك أحيانا في نفس اليوم دون ان تتعرض لأي أذى جسدي، أو قد يلقون بك في السجن لسنوات دون سابق إنذار.

نشأت في منزل ناشط سياسياً، حيث كان أبي كاتباً ومعارضاً سياسياً للحكومة، وبالتالي كان " نزيلا دائما في السجون" كما كنا نطلق عليه. وعندما كبُرت انضممت أنا وأخي، الذي كان ناشطا في الجامعة، إلى حركة حقوق الإنسان الضعيفة في البلاد. وخاض كل منا "تجربته الخاصة" مع الأجهزة الأمنية.

تعرض منزل أسرتنا للمداهمات 5 أو 6 مرات بعد عام 2000 فقط، وكانت هذه المداهمات إما تستهدف أبي أو أخي أو تستهدفني أنا. كنا نشير في سوريا لهذه المداهمات بـ "زوار منتصف الليل"، وكانت كل مداهمة تتم بأمر من فرع أمني مختلف، وتضم دائما عناصر أمن مسلحين بلباس مدني. وكالعديد من السوريين تشكل فهمي الأولي للأجهزة الأمنية المختلفة من خلال تجربتي مع هذه المداهمات.

في 2005 جاءت سيارتان تستقلهما مجموعة من العناصر بملابس مدنية إلى منزلنا في منتصف الليل لاعتقال والدي. لم يكن بحوزة الضباط مذكرة اعتقال، ولكنهم أخذوا والدي على أية حال. حصلنا بعد أسبوعين على إذن من المحكمة بزيارته، ولكن كان عليّ الحصول على موافقة أمنية أخرى من شعبة الأمن السياسي في دمشق لأتمكن من زيارته عملياً. بعدها طلبت زيارته مرة ثانية، وقدمت هذه المرة الطلب مباشرة إلى شعبة الأمن السياسي، التي منحتني الموافقة من دون حتى الحاجة لتقديم طلب للمحكمة. وبعد سبعة شهور صدر عفو رئاسي شمل والدي، وكان يفترض أن يخرج بموجبه من السجن مباشرة، ولكن بدلاً من ذلك تم إخراجه من السجن المركزي إلى شعبة الأمن السياسي في دمشق التي كان عليها أن توافق على العملية بشكل منفصل قبل أن يُسمح لوالدي بالعودة إلى منزله. توضّح هذه الأحداث حقيقة سطوة أجهزة الأمن في سوريا الذي كان يسيطر على جميع مكونات المرافق الحكومية.

وبعد انطلاق الثورة في 2011 لعبت أجهزة الأمن دوراً حاسما في الأحداث التي تلت الانطلاقة، حيث تصاعدت الأحداث بسرعة بسبب ردة فعل أجهزة الأمن الدموية والمبالغ فيها. فمن استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين السلميين في 2011 إلى حملة الاعتقالات الجماعية والتعذيب وحالات الاختفاء القسري، كانت الأجهزة الأمنية جزءا أساسياً من محاولات بشار الأسد لقمع المعارضة مع تطور النزاع، وتبين الوثائق التي شملها هذا التحليل ممارسات الأجهزة الأمنية بشكل واضح.

قد لا يعد محتوى هذه الوثائق مفاجئاً لأي شخص نشأ في سوريا وتعامل مع الأجهزة الأمنية فيها، ولكنها تكشف بشكل واضح أنماط انتهاك حقوق الإنسان بشكل كبير وممنهج. كما توضح الوثائق أيضا أن الأجهزة الأمنية تعمل فوق القانون.

ولنتمكن من إدراك فهم أشمل للنزاع السوري ومستوى الانتهاكات التي حصلت يجب علينا إضافة لفهم العلاقة بين الأجهزة الأمنية والجهات الفاعلة، كما هي موثقة بشكل رسمي، أن نفهم أيضاً طريقة عمل هذه الأجهزة على أرض الواقع. يجب أن يكون إصلاح قطاع الأمن، بما فيه عمليات الغربلة والتطهير، مكوناً رئيسياً في أي اتفاقية سلام تنضوي على أمل حقيقي في تحقيق سلام مستدام في سوريا. وأنا آمل أن يشكل هذا التحليل خطوة مبدئية نحو إيجاد فهم عميق وواقعي لدور أجهزة الأمن في سوريا وتورطها في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي خلال فترة النزاع، كما آمل أن يكون خطوة أولى في طريق تحقيق العدالة للسوريين.

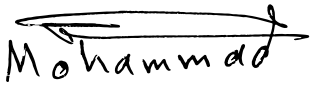

محمد العبد الله
1 نيسان/أبريل 2019

خلفية

يعد حفظ سجلات دقيقة وآمنة أحد الوظائف الحكومية الأساسية. وتُكرس أكثر من 100 دولة حول العالم في تشريعاتها حق المواطنين العام بالاطلاع على هذه السجلات (مع وجود بعض القيود) لضمان قدر أكبر من النزاهة والمساءلة والشفافية في عمل الحكومة. وبما أن السجلات الحكومية تكشف في كثير من الأحيان طبيعة تعامل المواطنين مع المؤسسات الرسمية فإنها تعد أدلة مهمة عندما تخون الحكومة ثقة مواطنيها. ساهمت السجلات التي أُخذت من الحكومة في المجتمعات الخارجة من النزاعات في معرفة الحقيقة وإنشاء سجل تاريخي، كما ساعدت في ملاحقة المسؤولين الحكوميين قضائياً.

رصدت الحكومة السورية على مر العقود الشخصيات السياسية والأشخاص الذين تعتبرهم معارضين والأقليات الدينية والإثنية والصحفيين، واستهدفتهم أحيانا بالاعتقال أو التعذيب أو الإعدام. ولقد وثّق ضباط الأمن بشكل ممنهج قرارات رصد واستهداف الأفراد أو المجموعات، وقاموا بالتوقيع على الأوامر والاحتفاظ بالوثائق في مرافق المخابرات المنتشرة في جميع أنحاء البلاد. يمكن أن تستخدم هذه الوثائق كأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب المحتملة منذ اندلاع النزاع المسلح في سوريا. كما أنها تمثل نافذة على العمليات اليومية للمؤسسات الأمنية وتعدد أسماء الضباط المسؤولين عن الأعمال الوحشية وتُفصّل آلية اتخاذ القرار التي تقف وراء الانتهاكات التي طالما أشعلت مشاعر الضغينة والاستياء بين السوريين.

ولكن حتى تُسّلط السجلات الضوء على مثل هذه المعلومات يجب أن يتم حفظها بشكل جيد. فالحكومات الاستبدادية، كالحكومة السورية، تحتفظ كثيرا بسجلات دقيقة للانتهاكات التي قامت بها، ولكنها تقوم بإتلاف هذه السجلات بسرعة إن شعرت أن أمرها يمكن أن يُفتضح. فبعد أن انسحبت قوات النظام السوري من البلدات والمدن التي سيطرت عليها جماعات المعارضة عاد الطيران الحكومي ليقصف مرافق المخابرات من الجو. كما أُعطيت الأوامر للجنود لإشعال النار في المرافق قبل الفرار من المعركة، ولم يحمِ مقاتلو المعارضة الذي سيطروا على هذه المرافق في كثير من الأحيان الوثائق، واستخدموا الأوراق بدلا من ذلك للتدفئة أو تركوا المرافق دون حراسة. وينتهك هذا التدمير قدرة المواطنين على الوصول للمعلومات المتعلقة باتخاذ القرار الحكومي وحقهم في معرفة الحقيقة، وهو حق يصفه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على أنه حق "مستقل لا يمكن التنازل عنه".

ومع اشتداد حدة النزاع في سوريا عملت منظمات مثل المركز السوري للعدالة والمساءلة واللجنة الدولية للعدالة والمساءلة على إنقاذ الآلاف من الصفحات لحفظ هذه المعلومات التي لا تقدر بثمن. حيث تم مسح هذه الصفحات ضوئياً بجودة عالية وتحميلها على قاعدة بيانات المركز السوري للعدالة والمساءلة، الذي يحتفظ بهذه الوثائق من أجل الشعب السوري ولحين بدء عملية العدالة الانتقالية لتُستخدم كسجل تاريخي للنزاع. ويتيح تحليل الوثائق وتحديد أسماء وعناوين لها أن يسهل على آليات العدالة، بما فيها الآلية الدولية والمحايدة والمستقلة، ومكاتب الادعاء العام التي تتعامل مع القضايا التي تصنف تحت الولاية العالمية لحقوق الإنسان وآليات العدالة الانتقالية المستقبلية، البحث فيها والاطلاع عليها.

وهذا التقرير هو نتيجة تحليل تجريبي لعينة مؤلفة من 5003 صفحات تم في الفترة ما بين 4 حزيران و17 آب 2018. هدف البحث لتحديد أنماط في الوثائق تؤدي لتوفير المزيد من المعلومات حول طريقة عمل أجهزة الأمن في سوريا قبل الأزمة وبعدها. يبدأ التقرير بتقديم فكرة عامة عن منهجية اختيار وتحليل الصفحات، ومن ثم يعمل على وصف أهمية الوثائق وكيف يمكن أن تستخدم لأغراض العدالة الانتقالية والمساءلة. ويراجع التقرير بعد ذلك الإصدارات الأخرى التي تتناول أجهزة الأمن في سوريا، ويقارن هذه الأدبيات بالوثائق التي تم تحليلها. ويصف الجزء الأكبر من التقرير النتائج والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل، بما فيها المعلومات المتعلقة بممارسات أجهزة الأمن كالاعتقال والمراقبة وقواعد الاشتباك والإقرار بارتكاب جرائم والانتهاكات والأنماط الأخرى التي يمكن استشفافها من التحليل. وأخيراً، يبين هذا التقرير كيف يمكن ربط المعلومات الإضافية بالوثائق من أجل تأييد النتائج وتوفير فهم أوضح لأجهزة الأمن في سوريا، ويختم التقرير بتقديم توصيات للباحثين في مجال حقوق الإنسان وصناع السياسات والجهات العاملة في مجال العدالة.

تم تمويل هذا المشروع التجريبي، بما فيه عملية التحليل والتقرير الناتج عنها، من قبل شبكة مؤسسة المجتمع المفتوح.

منهجية تحليل الوثائق

عمل المركز السوري للعدالة والمساءلة قبل البدء بالتحليل على تطوير منهجية لاختيار العينة ومراجعة الوثائق المتوفرة في قاعدة البيانات. ويقدم هذا الفصل فكرة عامة عن الطريقة التي تم فيها إخراج الوثائق من سوريا وكيفية اختيار العينة وهيكلية قاعدة بيانات المركز والمعايير المتبعة في التحليل.

إخراج الوثائق من سوريا

يمتلك المركز السوري للعدالة والمساءلة نسخاً ممسوحة ضوئيا بجودة عالية لحوالي 438,000 صفحة من وثائق أخذت من مرافق حكومية من عدد من المحافظات السورية. تتضمن هذه الصور: 1) صفحات جمعها فريق المركز السوري للعدالة والمساءلة في سوريا، 2) صفحات من وثائق جمعتها اللجنة الدولية للعدالة والمساءلة. قام المركز السوري بضبط عمل فريقه باستخراج الوثائق، ولكنه لا يستطيع أن يضمن بشكل مباشر الطريقة التي قامت بها اللجنة الدولية بتقييم الوثائق وإخراجها، ولذا فإن الوصف التالي ينطبق فقط على عملية استخراج الوثائق التي قام بها فريق المركز السوري للعدالة والمساءلة.

ولتأمين هذه الوثائق قام أفراد فريق التوثيق التابع للمركز السوري للعدالة والمساءلة داخل سوريا بدخول المرافق الحكومية المتروكة أول مرة في 2013، ومرة أخرى في 2015. فبعد أن انسحبت الحكومة من مرافقها في الطبقة والرقة في 2013 دخل فريق المركز السوري للعدالة والمساءلة لهذه المواقع. كانت المرافق مفتوحة للعموم ولم يكن هناك من يحميها، وكانت عرضة للسرقة والنهب على أيدي المدنيين الذين كانوا يبحثون في الأغلب عن براميل المحروقات والأسلحة وأجهزة الحاسوب دون الالتفات للوثائق. دخل فريق المركز السوري إلى هذه المرافق في عدة مناسبات لاستخراج الوثائق، ولكنه لم يسع للحصول على إذن للقيام بذلك، ولم يطلب أحد منه دفع المال للدخول إلى هذه المرافق أو الخروج منها في أي من المناسبات. ونسبيا لم يكن هناك في 2013 قيود على عبور الحدود السورية- التركية ، ولذا تمكن أفراد فريق التوثيق من مغادرة سوريا ونقل الوثائق الأصلية إلى تركيا دون عوائق.

سنحت الفرصة مرة أخرى للوصول إلى مجموعة كبيرة من الوثائق في 2015 عندما انسحبت الحكومة من مواقعها في محافظة إدلب. تُركت هذه المرافق دون حماية في البداية، مما أتاح المجال لسرقتها من قبل العامة، ولم تعمل الجماعات المسلحة المحلية على تأمين هذه المباني وحمايتها إلا بعد مرور بضعة أيام. وقبل أن تسيطر الجماعات المحلية على هذه المباني تمكن أفراد فريق المركز السوري للتوثيق في إدلب من الدخول إلى أحد مرافق المخابرات لتصوير الموقع بالفيديو وأخذ عدة عينات عن الوثائق الموجودة فيها. وبعد أن أدرك المركز السوري أهمية الوثائق الموجودة وقيمتها سعى للدخول مرة أخرى إلى المبنى الذي أصبح تحت سيطرة قوات المعارضة. طلب المركز الإذن لمسح الوثائق ضوئياً مباشرة داخل المرفق، ولكنه لم يحصل على الإذن لأسباب أمنية وسُمح له بدلا من ذلك بأخذ أكبر عدد يستطيع أن يحمله من الوثائق ويخرجه من المبنى، ولم يعرض المركز السوري تقديم أي خدمات أو مقابل مادي. قام المركز بمسح الوثائق ونقل القرص الصلب إلى تركيا بمساعدة شخص موثوق فيه يحمل تصريحاً لقطع الحدود السورية-التركية بشكل قانوني، ولم يدفع المركز السوري أي مقابل مادي لقاء هذه الخدمة.

صورة التقطت في نيسان/أبريل 2015 من قبل أحد أعضاء فريق التوثيق في المركز السوري للعدالة والمساءلة، يعاين فيها فرع الأمن الذي استخرج منه الوثائق.

وبالتالي، لم يقم المركز السوري للعدالة والمساءلة في أي مرحلة من مراحل المشروع برشوة المسؤولين العاملين أو المقاتلين أو قوات الأمن المحلية ليتمكن من الدخول إلى المرافق أو نقل الوثائق. والأفراد الوحيدون الذين تلقوا أجراً مالياً في هذه العملية هم أفراد فريق التوثيق وأشخاص موثوقين تم تدقيق خلفياتهم والتعاقد معهم من خلال منظمات شريكة موثوقة. ونظراً لعدم إدراك المسؤولين عن حراسة المرافق لأهمية الوثائق كما تبين، لم يجد المركز السوري نفسه أبداً في وضع حرج معهم.

لا يسعى المركز السوري لادعاء ملكيته لهذه الوثائق، ولكنه يسعى بدلاً من ذلك للحفاظ على سلامتها لصالح الشعب السوري حتى تُستخدم لأغراض العدالة والمساءلة في الوقت الحالي والمستقبل. فبمجرد أن يتم إنشاء حكومة شرعية ملتزمة بحفظ هذه الوثائق بشكل آمن وشفاف وأرشفتها، بما فيها الأدلة على انتهاك حقوق الإنسان، سيقوم المركز السوري بنقل هذه الوثائق إلى سوريا مرة أخرى وإتاحتها للناس لتكون أرشيفاً تاريخياً للنزاع.

اختيار العينة

اختار المركز السوري للعدالة والمساءلة لأغراض هذا التحليل التجريبي عينة من 5,000 صفحة على الأقل من كامل الوثائق الموجودة بحوزته، بما فيها الوثائق التي جمعتها اللجنة الدولية للعدالة والمساءلة. ولتحديد هذه العينة، قام المركز السوري أولاً باستعراض الوثائق الممسوحة بشكل سريع وتصنيفها إلى وثائق ذات صلة بالموضوع ووثائق غير ذات صلة بالموضوع بناء على تاريخ إصدارها ومحتواها، لإتاحة التركيز على الوثائق المرتبطة بممارسات الحكومة التي أشعلت مشاعر الاستياء والضغائن قبل سنة 2011، أو التي تتضمن أوامر وممارسات استخدمت بعد سنة 2011:

1. اعتُبرت الصفحات التي يعود تاريخها لما قبل عام 2000 تلقائياً غير ذات صلة.
2. اعتبرت الصفحات التي يعود تاريخها لما بين عامي 2000 و2010 غير ذات صلة إلا إذا تضمنت معلومات حول مراقبة واستهداف المعارضين السياسيين و/ أو المجموعات الإثنية/ الدينية.
3. اعتبرت الصفحات التي يعود تاريخها لما بعد عام 2011 ذات صلة، إلا إذا كانت قد نشرت بشكل علني (أي قانون جديد موقع من قبل الرئيس أو منشور في مجلة الشرطة) أو صادرة عن جهاز غير أمني/ استخباراتي (مثل وثيقة توريد من دائرة الزراعة).

وبسبب الحجم الكبير للوثائق لم يتمكن الاستعراض السريع من تحديد جميع الوثائق ذات الصلة الموجودة ضمن ملفات أكبر تضمنت في معظمها وثائق غير ذات صلة، وبالمثل أدخل وثائق غير ذات صلة في ملفات احتوت بشكل أساسي على وثائق ذات صلة. سيناقش الفصل التالي الوثائق ذات الصلة في العينة بحسب التحليل المعمق بتفصيل أكبر.

وبعد تصنيف الأرشيف بأكمله وفقاً للمعايير المشار إليها أعلاه، تم تضييق حجم العينة إلى حوالي 18,000 صفحة. وبعدها قام المركز السوري باختيار الملفات التي تضمنت صفحات تم جمعها من محافظات الحسكة ودرعا ودير الزور والرقة وإدلب لضمان أن تغطي العينة أكبر عدد ممكن من المناطق. ومن الجدير بالإشارة هنا إلى أن المحافظات والفروع التي تم جمع الوثائق منها لا تتوافق دائما مع الجهاز الذي أصدر الوثيقة (مثال وثيقة تم إرسالها بالفاكس من إحدى شعب المخابرات في دمشق إلى فرع المخابرات في دير الزور). تم تحديد الجهة التي أصدرت الوثيقة بشكل دقيق من خلال التحليل اليدوي فقط.

وأخيراً، وفي المرحلة الأخيرة من اختيار العينة، استخدم المركز السوري خاصية "الوظيفة العشوائية" في برنامج بايثون (Python) ضمن قاعدة بيانات المركز ليختار تلقائيا عدداً محدداً من الصفحات من كل ملف بشكل عشوائي. ونتج عن هذه العملية 5,003 صفحات تم إعدادها وتحميلها على قاعدة بيانات المركز السوري. يبين الرسم البياني أدناه الإطار الزمني لإصدار الصفحات التي تتضمنها عينة التقرير.

يستخدم المركز السوري للعدالة والمساءلة مصطلح "وثيقة" في هذا التقرير للإشارة للوثائق بشكل عام، أو للإشارة إلى وثيقة بعينها (أي سلسلة من الصفحات) عندما يذكر ذلك بشكل واضح. أما مصطلح "صفحة" فهو يستخدم في التقرير للإشارة إلى ورقة منفردة، والتي تكون أحيانا جزءاً من سلسلة أوراق تشكل وثيقة أو ربما قد تكون ورقة منفردة بحد ذاتها في حالات أخرى. وحرص المركز السوري قدر ما أمكن على تضمين كامل الصفحات الموجودة في وثيقة ما في العينة بدلاً من اختيار بضعة منها فقط، ولكن قد تكون هناك بعض الأوراق الناقصة من الوثائق خاصة إن لم تكن الأوراق مرتبة زمنياً في مجموعة المركز الكاملة.

هيكلية قاعدة البيانات والتحليل

وبمجرد أن انتهى العمل على تحديد الصفحات المختارة من الملفات قام المركز السوري للعدالة والمساءلة بتحميلها بالكامل على النسخة غير المتصلة بالإنترنت من قاعدة بيانات المركز السوري. قاعدة بيانات المركز السوري للعدالة والمساءلة هي قاعدة بيانات شبكية (تربط المعلومات ببعضها) موجودة على الإنترنت. والبيانات المتوفرة في هذه القاعدة هي عن سوريا فقط (المواقع وانتماءات الضحايا والجناة والمعلومات الإثنوغرافية وغيرها). تم بناء القاعدة بحسب المبادئ القانونية الدولية وهي توظف نظام الحقول والتسميات للإشارة لمحتوى الوثائق المرتبطة بالانتهاكات والسماح بالربط ما بين الأنواع المختلفة من الوثائق التي تتضمن عناصر مشتركة كالجهات الفاعلة أو أحداث معينة. يحتفظ المركز السوري بنسختين من قاعدة البيانات: أحدهما عبارة عن نظام آمن متصل بالشبكة العنكبوتية ومحمي بكلمة مرور تتيح الوصول للقاعدة عن بعد، ونسخة أخرى غير متصلة بالشبكة تتضمن الوثائق عالية الحساسية بما فيها الوثائق الصادرة عن أجهزة الأمن.

ويمكن تعبئة حقول قاعدة البيانات والتسميات أوتوماتيكيا أو يدويا. وعندما تم نقل الصفحات إلى قاعدة البيانات تمت تعبئة العديد من الحقول أوتوماتيكيا، بما فيها المعلومات حول مسار الملف الأصلي والجهة التي جمعت الوثائق ونسخة ال PDF من صورة المسح الضوئي والمعلومات المرتبطة ببيانات الوثيقة الوصفية.

بعدها بدأ المركز السوري بعملية التحليل البشري الذي أتاح تشكيل فهم أفضل لمحتوى الصفحات وتحديد الأنماط الأمر الذي لا يمكن القيام به حاليا من خلال الأدوات المؤتمتة. ولقد أرشدت المنهجية التي اتبعها المركز السوري عملية التحليل لضمان اتساق عمل المحللين، وعدم حدوث تغيير فيها مع مرور الوقت، الأمر الذي جعل من فرز وتفسير الحقول أمراً صعباً. وتضمن هذا نموذج إنشاء عناوين الصفحات وملخص وصف الصفحة باللغة الإنجليزية وإنشاء حقول "الحدث" لكل فعل تصفه الوثيقة (مثال "إصدار الوثيقة" و"إرسال الوثيقة بالفاكس" أو غارة جوية) والتوفيق ما بين المواقع والتواريخ والأحداث، وتحديد التسميات المتعلقة بالبيانات الوصفية ومحتوى الصفحة وربطها بأي من الجهات الفاعلة المحددة (مثال: الضباط أو المعتقلين أو المطلوبين) المذكورة في الصفحة. وإن كان هناك ملف موجود أصلا للجهة الفاعلة في قاعدة البيانات يتم ربط الصفحة بالجهة الفاعلة الموجودة، أما إن لم يكن الملف موجودا يقوم المحلل بإنشاء ملف جديد لتلك الجهة (اسم الشخص). كُتبت جميع الأسماء ذات العلاقة الموجودة على كل صفحة باللغة العربية لتجنب أي أخطاء إملائية عند كتابتها بأحرف إنكليزية. وبالرغم من أن منهجية العمل التي اتُبعت في المشروع كُيفت لإتاحة الإحاطة بجميع خصوصيات الوثائق المتعلقة بأجهزة الأمن، إلا أنه تم الحفاظ على اتساق العملية بشكل عام في النسختين المتصلة وغير المتصلة بالإنترنت.

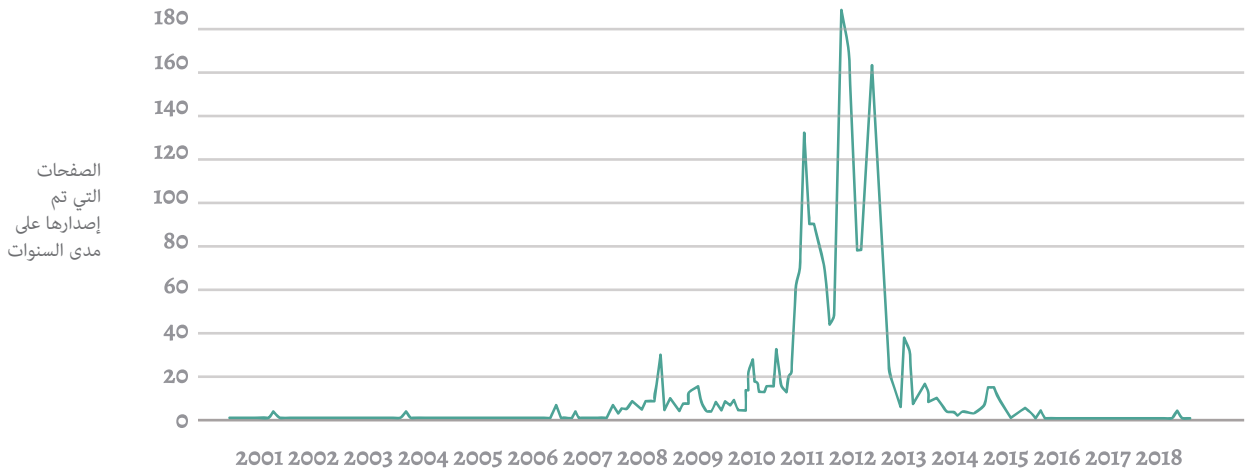

أهمية الوثائق

أتاح التحليل المعمّق للوثائق إيجاد فهم أفضل لها. وباستخدام نفس التعريفات الواردة أعلاه تم تقييم كل صفحة في العينة لتحديد ارتباطها بالموضوع. وإذا اعتبرت صفحة أنها ذات صلة تم وضع إشارة إلى أنها من ضمن الوثائق ذات الأولوية. ولقد أُعطيت الأولوية القصوى للصفحات التي تضمنت معلومات حول تورط الحكومة في انتهاكات القانون الدولي وإبراز الاستراتيجية التي تتبعها السلطات في النزاع أو أسماء المعتقلين. أما بقية الصفحات فاعتبرت أنها ذات أولوية منخفضة مثل تلك التي تضمنت معلومات عامة حول النزاع أو قوائم الجرد أو المراقبة دون أي معلومات عن التبعات.

يعطي الجدول التالي فكرة عامة عن عدد الصفحات التي حددت على أنها صفحات ذات صلة أو ذات أولوية عالية في العينة:

المصدر	# الصفحات في المجموعة كاملة	# الصفحات في العينة	# الصفحات ذات الصلة في العينة	% الصفحات ذات الصلة في العينة	# الصفحات ذات الأولوية المرتفعة في العينة
المركز السوري للعدالة والمساءلة	4,930	927	861	92.9%	216
اللجنة الدولية للعدالة والمساءلة	477,934	4,076	2,609	64%	632
المجموع	482,864	5,003	3,470	69.4%	848

أهمية الوثائق في جهود المساءلة

لعبت الوثائق الحكومية في الماضي دوراً هاماً في تأمين الحصول على اعترافات المستوى القيادي من مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي. وتعد محاكمات نورنبرغ المثال الأوضح على استخدام السجلات الحكومية بهذه الطريقة، حيث تم تسليم حوالي 3,000 طن من الوثائق للادعاء العام في نورنبرغ. ولقد شكّلت الأوراق التي تركها النازيون وراءهم توثيقاً واضحاً لجميع الأعمال التي قاموا بها، بما في ذلك القصد من وراء الأفعال، وكانت هذه الأدلة أساسية في الحصول على اعتراف 19 قائد ألماني في المحاكمة من أصل 24.[1]

كذلك استخدم الادعاء العام السجلات الورقية لدعم قضيتهم ضد سلوبودان ميلوسيفيتش في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة. فعلى سبيل المثال تم استخدام الوثائق لإثبات أن ميلوسوفيتش عمل على إعادة هيكلة بناء النظام المصرفي في جمهورية يوغسلافيا الفدرالية السابقة في سنوات الحرب الأولى من أجل الالتفاف على العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة واستخدام الأموال الفدرالية لدعم جهود الحرب.[2] كما توفر جلسة الاستماع لتحديد مسؤولية الدولة في حالة غواتيمالا مثالاً مقارناً، حيث أدى تقديم سجل حكومي لمحكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان يوثق تعرض 183 مواطن من غواتيمالا للاختطاف والتعذيب والإعدام من دون محاكمة إلى إصدار حكم بأن الحكومة الغواتيمالية مسؤولة عن هذه الجرائم.[3] كذلك، توضح حالة كامبوديا الطرق التي يمكن فيها لمنظمة مستقلة أن تجمع وتنظم الوثائق من أجل مساندة عمل آليات المساءلة. حيث قام مركز كامبوديا للتوثيق بجمع أكثر من 500,000 صفحة من الوثائق استخدمت بشكل كبير في الغرف الاستثنائية في محكمة كمبوديا وهي آلية الأمم المتحدة – كمبوديا المختلطة لمقاضاة أفراد مجموعات الخمير الحمر.[4]

يرتبط محتوى الوثائق التي أُخرجت من سوريا في هذه العينة بشكل واضح بآليات المساءلة، وهي يمكن أن تستخدم كمصدر أساسي للأدلة في التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية. تتضمن بعض الوثائق تعليمات للمرؤوسين تورّط الحكومة السورية في انتهاكات حقوق إنسان أو تُبين مسؤولية ضباط محددين عن انتهاكات قوانين الحرب. فعلى سبيل المثال هناك عدة وثائق تتضمن تعليمات واضحة باستهداف الأقليات أو قمع الحق في التجمع والتعبير عن الرأي، وتنتهك عدداً من معايير حقوق الإنسان. وفي المقابل لا تتضمن الوثائق في كثير من الأحيان أوامراً مباشرة بارتكاب الانتهاكات ولكنها تستخدم صياغات مبهمة ولا تشير إلى قواعد اشتباك محددة وبالتالي فهي تفسح المجال للاعتداءات العشوائية وارتكاب جرائم الحرب. كما يمكن أن تُستخدم هذه السجلات مع الأدلة الداعمة لها لبناء قضايا واضحة ضد مكونات محددة في الحكومة السورية وأفراد محددين أيضاً.

أهمية الوثائق في جهود العدالة الانتقالية

يمكن أن يكون أرشيف السجلات المادية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان أساساً لآليات العدالة الانتقالية، والأهم من ذلك أنه قد يكون أساسا لعمليات الكشف عن الحقيقة والمصالحة. وبحسب الخبراء، توفر الوثائق "أساساً للنقاش ودحض التفسيرات أحادية الجانب التي كانت تستخدم في الماضي".[5] ففي تشيلي قامت اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة بتجميع قوائم بأسماء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بناء على القوائم التي سلمتها قوات الجيش والشرطة، ومن ثم دعمها بالمعلومات التي تم الحصول عليها من الأقارب والمنظمات غير الحكومية.[6] كما يمكن للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المستقلة الأخرى أن تأخذ زمام المبادرة وتبدأ بتجميع الوثائق وأرشفتها في حال عدم وجود لجنة لكشف الحقيقة أو وجود لجنة لا تملك الصلاحية لأرشفة الوثائق. فعلى سبيل المثال قامت منظمة الذاكرة المفتوحة في الأرجنتين (Memoria Abierta)[7] وأرشيف ذاكرة السجون (في إيرلندا الشمالية)[8]

1 محاكمات نورنبرغ، متحف الهولوكوست في الولايات المتحدة الأمريكية، https://www.ushmm.org/collections/bibliography/nuremberg-trials، (تمت زيارة الموقع الإلكتروني آخر مرة في 8/10/2018)، المحكمة العسكرية الدولية (نورنبرغ): الحكم الصادر في 1/ 10/ 1946، 26 – 110. https://crimeofaggression.info/documents/6/1946_Nuremberg_Judgement.pdf

2 تقييم الأدلة: الدروس المستفادة من محكمة سلوبودان ميلوسوفيتش: هيومان رايتس ووتش (12/12/2018)، https://www.hrw.org/report/2006/12/13/weighing-evidence/lessons-slobodan-milosevic-trial، (تمت زيارة الموقع الإلكتروني آخر مرة في 8/10/2018).

3 الحقيقة العدالة والذاكرة التاريخية، لجنة غواتيمالا لحقوق الإنسان، http://www.ghrc-usa.org/our-work/themes/truth-justice-and-historic-memory/ (تمت زيارة الموقع الإلكتروني آخر مرة في 8/10/2018).

4 باري وين، معاملات بول بوت الورقية، مجلة وال ستريت (9/ 5/ 1997)، https://www.wsj.com/articles/SB863115270714808000، تمت زيارة الموقع الإلكتروني آخر مرة في 8/10/2018).

5 أولريك لوهيه، جوليا فيباخ، داغمار هوفيشتاد، ليزا أوت وبينجامين ثورن، أرشيف الأعمال الوحشية: دور الأرشيف في العدالة الانتقالية، (23/7/2018 SWISS PEACE)

6 مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، "أدوات حكم القانون في الدول الخارجة من النزاعات"، الأمم المتحدة 26، https://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR_PUB_14_4_Archives_en.pdf، HR/PUB/14/4 (2015)، (تمت زيارة الموقع الإلكتروني آخر مرة في 9/10/2018).

7 منظمة الذاكرة المفتوحة، http://memoriaabierta.org.ar/wp/، (تمت زيارة الموقع آخر مرة في 9/1/2019).

8 أرشيف منظمة ذاكرة السجون، http://prisonsmemoryarchive.com/، (تمت زيارة الموقع آخر مرة في 9/1/2019).

وأرشيف تاريخ جنوب إفريقيا[9] بتجميع الوثائق الحكومية والمقابلات ومقاطع الفيديو والصور التي توثق انتهاكات حقوق الإنسان في مواقع عملها، وتم تحويلها لأرشيف يوفر المعلومات للجمهور. كما تقوم المتاحف والنصب التذكارية بدور مشابه، فمثلا يعرض متحف الهولوكوست في الولايات المتحدة وثائق تربط ما بين النظام النازي وجرائم ضد الإنسانية وأعمال التطهير العرقي، كما أن المتحف يحتوي كذلك على مجموعة من السجلات الحكومية كقوائم رسمية بأسماء سجناء في معسكرات الاعتقال.[10]

كذلك يمكن لاستخدام التوثيق لأغراض العدالة الانتقالية أن يأخذ شكل الإصلاح المؤسسي. فبعد توقيع معاهدة السلام في السلفادور سنة 1992، عين مفاوضو الأمم المتحدة ثلاثة مواطنين من السلفادور في لجنة مستقلة لإصلاح الجيش والتدقيق في أعمال العسكريين. استخدمت اللجنة سجلات الخدمة العسكرية والمقابلات مع الضباط العسكريين لتطهير المؤسسة من الأفراد المتهمين بالفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. ولقد تمكنت اللجنة، التي عملت تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة للسلفادور، من التدقيق في أعمال العسكريين وإنشاء قوات عسكرية من 32,000 شخص بعد تسعة أشهر فقط.[11]

أما استخدام الوثائق الحكومية من أجل الحصول على التعويضات فهو أقل شيوعاً، ولكنها استُخدمت فعلاً لهذا الغرض في عدة حالات. فعلى سبيل المثال، استخدمت الولايات المتحدة السجلات الرسمية وقوائم الأفراد التي قدمتها المنظمات غير الحكومية لتحديد المعتقلين من أصول يابانية خلال الحرب العالمية الثانية، ومن ثم دفع تعويضات لهم بناء على طول فترة الاعتقال التي قضاها كل منهم.[12]

هناك اتساق واضح مع هذه الأمثلة من الماضي، والتي يمكن أن تتكرر في الحالة السورية وستلعب الوثائق الحكومية دوراً هاماً في مساندة هذه القضايا. وبالرغم من أن العديد من المنظمات غير الحكومية عملت على تجميع قوائم بأسماء المعتقلين وغيرهم من الضحايا، إلا أن السجلات الحكومية التي تحوي جميع هذه الأسماء هي الخيار الأفضل للحصول على التعويضات. يمكن أن تستخدم الوثائق لتعزيز عمليات التدقيق وإصلاح أجهزة الأمن، فالمعلومات الواردة في هذه الوثائق تتضمن تفاصيل حول أدوار الفروع المنفردة في قوات الأمن السورية. وبشكل أعم يتطلب تحقيق الإصلاح المؤسسي وضمان عدم تكرار الانتهاكات وجود فهم للطريقة التي تم فيها بناء أجهزة الأمن بالأصل وكذلك طريقة عملها على أرض الواقع، وهي عملية يمكن أن نفهمها من خلال تحليل الوثائق. وبناء عليه يمكن أن تتم إعادة بناء أجهزة الأمن وإنشاء آليات لضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة لمنع عودة التكتيكات القمعية واللاإنسانية التي عُرفت بها الدولة السورية.

9 أرشيف تاريخ جنوب إفريقيا من أجل العدالة، http://www.saha.org.za/، (تمت زيارة الموقع آخر مرة في 9/1/2019).

10 ابحث في مجموعتنا، متحف ذكرى الهولوكوست في الولايات المتحدة، https://collections.ushmm.org/search/، (تمت زيارة الموقع آخر مرة في 9/1/2019).

11 ميشيل هيوز وديفيد غوردون، دليل الدعم العسكري لحكم القانون وإصلاح قطاع الأمن، دليل العمل الموحد، الجزء الخامس (13/6/2011) C-17)

12 مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، "أدوات حكم القانون في الدول الخارجة من النزاعات،" الأمم المتحدة 31، HR/PUB/14/4 (2015)، https://www.ohchr.org/Documents/Publications/HR_PUB_14_4_Archives_en.pdf، (تمت زيارة الموقع آخر مرة في 9/10/2018).

أجهزة الأمن في سوريا

يتضمن هذا الفصل فكرة سريعة عن أهم الأجهزة والفروع التي برزت في عينة المركز السوري للعدالة والمساءلة، ويسلط الضوء على أنواع المعلومات التي تصدر عن كل جهاز. ولا يستطيع المركز من خلال العينة وحدها، والمؤلفة من 5,003 صفحات، أن يتوصل لاستنتاج قاطع بشأن الدور الذي لعبه كل جهاز في النزاع السوري، ولذا تم تأكيد كل من الأوصاف المذكورة أدناه بالمزيد من البحث الخارجي. ولذا لا يتضمن هذا الفصل أية افتراضات حول الهيكلية أو التسلسل القيادي، ولكنه يسعى بدلاً من ذلك لمقارنة المعلومات العامة المتوفرة حول الأجهزة بالملاحظات التي أُخذت من العينة.

تضمنت العينة 848 صفحة تم تحديدها على أنها ذات أولوية عالية، منها 478 تحدد بوضوح جهة الإصدار. ظهرت في العينة سبعة أجهزة في الدولة مسؤولة عن إصدار الوثائق هي: المخابرات العسكرية والمخابرات الجوية ومكتب الأمن القومي وشعبة الأمن السياسي وإدارة المخابرات العامة والشرطة والهيئة العامة للأركان. ولا يعتبر مكتب الأمن القومي والشرطة والهيئة العامة للأركان أجهزة أمن رسمية، ولكنها وبحسب الوثائق تقوم بمساندة وظائف الأجهزة الأمنية، ولذا فإننا لأغراض هذا التقرير، نشير إلى هذه الكيانات السبعة عندما نستخدم مصطلح أجهزة الأمن الحكومية. يبين الرسم التالي الأجهزة المسؤولة عن إصدار الصفحات ذات الأولوية العالية في العينة.

الهيئة العامة للأركان

تتبع الهيئة العامة للأركان بشكل أساسي وزارة الدفاع، ولكن لا تملك الوزارة في الواقع أي سلطة في هيئة الأركان لأن الرئيس نفسه هو القائد الأعلى للقوات المسلحة. وتتولى الهيئة العامة للأركان مسؤوليات واسعة في الجيش السوري وسلاح الجو وفروعهما، كما تشارك أيضا في إبرام صفقات السلاح الخارجية. ومن الجدير بالذكر أن الهيئة العامة للأركان هي الجهة المسؤولة عن الخدمة العسكرية الإلزامية في سوريا. كذلك تتولى الهيئة مهمة توزيع المجندين الجدد على الفروع ولها السلطة العليا على حركة العسكر داخل البلاد.[13] وفي العينة التي استخدمها المركز السوري كانت الهيئة العامة للأركان هي الجهة المسؤولة عن إصدار معظم أوامر الاعتقال والأوامر العامة وأوامر التفتيش بحق العسكريين وليس المدنيين. فهي تزود شعبة المخابرات العسكرية بمعلومات حول المجندين الفارين والمنشقين، ومن ثم تصدر الأوامر بناء على تعليمات من المخابرات العسكرية. وفي كثير من الأحيان كانت أوامر اعتقال الجنود تصدر مباشرة من المخابرات العسكرية وليس من مركز القيادة أو الكتائب. كما أصدرت الهيئة العامة للأركان أيضاً أوامر تتعلق بالعاملين وجرد الأسلحة، وتقوم أحياناً بتعميم أوامر صادرة من الرئيس تتعلق بنقل القادة والضباط إلى كتائب وألوية مختلفة.

شعبة المخابرات العسكرية

تتبع شعبة المخابرات العسكرية لوزارة الدفاع، وتؤدي دور جهاز الأمن في الجيش. تتبع شعبة المخابرات العسكرية من الناحية البيروقراطية لوزارة الدفاع، التي تتولى صرف المخصصات المالية والأسلحة للشعبة، ولكن تشير التقارير إلى أن المخابرات العسكرية في الواقع تسيطر على وزارة الدفاع إلى حد كبير.[14] وتؤكد الوثائق استقلالية المخابرات العسكرية أيضا، لأن صفحتين على الأقل من الصفحات ذات الأولوية موقعة من ضباط في المخابرات العسكرية ولا تحمل توقيع وزير الدفاع أو تشير حتى إلى اطلاعه على الأمر. مهمة شعبة المخابرات العسكرية الظاهرية هي مراقبة العسكريين والعاملين في الجيش للتأكد من ولائهم للحزب الحاكم والجيش،[15] ولكن سلطتها الفعلية أكبر من ذلك بكثير، فهو لا تمارس السلطة على الجهاز العسكري فقط، ولكنها تملك السلطة أيضا للاستجواب وتنفيذ المداهمات للحصول

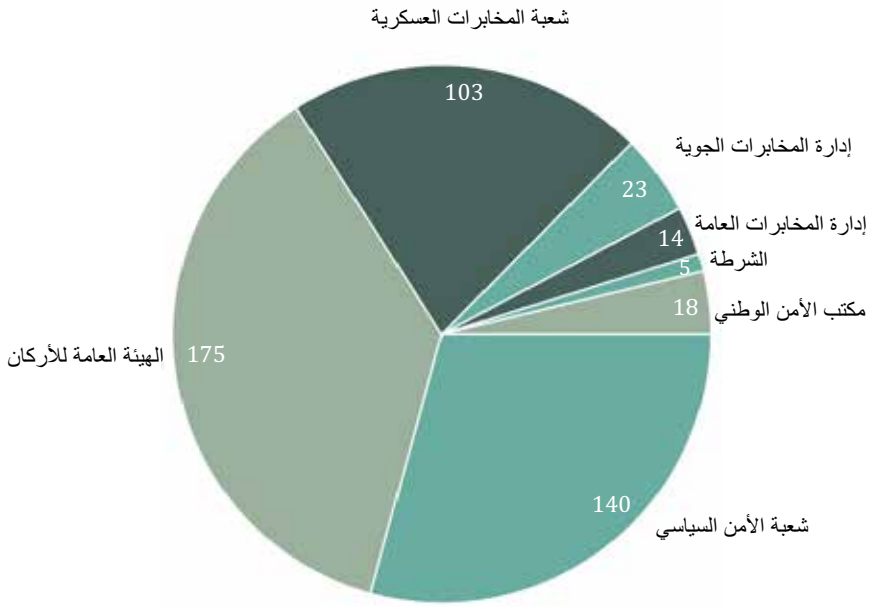

يفصّل هذا الشكل 478 وثيقة ذات أولوية عالية تحدد بوضوح جهة الإصدار.

13 سوريا: الخدمة العسكرية الإلزامية، بما فيها سن التجنيد وفترة الخدمة والحالات التي تتطلب إبراز إثبات الخدمة العسكرية وعقوبات التهرب من الخدمة (2008 – تموز 2014)، مجلس اللاجئين والمهاجرين في كندا (13/8/2014)، https://www.refworld.org/docid/54042353a.html، (تمت زيارة الموقع آخر مرة في 9/1/2019).

14 أجهزة الأمن السورية والحاجة لتغيير بنيوي ووظيفي، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية (18/11/2016)، http://omranstudies.org/publications/papers/the-syrian-security-services-and-the-need-for-structural-and-functional-change.html، (تمت زيارة الموقع آخر مرة في 9/1/2019) (سيشار إلى هذا المرجع من الآن فصاعدا بأجهزة الأمن السورية والحاجة للتغييرات البنيوية والوظيفية).

15 أجهزة الأمن السورية والحاجة لتغيير بنيوي ووظيفي.

على المعلومات، كما أنها تدير الدائرة الاستخباراتية التي تجمع المعلومات الاستخباراتية التي يفترض أنها تستهدف الجيش (بما فيها الاستخبارات الخارجية، ولكنها تركز بشكل أساسي على ضمان الولاء في صفوف العسكريين). كما تمارس المخابرات العسكرية وظائف مدنية، فهي مخولة باعتقال واستجواب المدنيين، وتسيطر على عمليات بيع وشراء الأملاك قرب حدود البلاد والقواعد العسكرية. تضمنت عينة المركز السوري صفحات صادرة عن شعبة المخابرات العسكرية تحتوي معلومات رصدية وتقارير أمنية وأوامر بالتفتيش والرصد، وهناك عدد من الأوامر التي تشير إلى اعترافات بجرائم محتملة.

إدارة المخابرات الجوية

تعد إدارة المخابرات الجوية ثاني أقوى جهاز مخابراتي بعد شعبة المخابرات العسكرية. وتصنف الإدارة على أنها أحد المكونات الأمنية في وزارة الدفاع، ولكن ليس للوزارة في الواقع أي سلطة على شعبة المخابرات العسكرية ولا المخابرات الجوية.[16] وتعد المخابرات الجوية من أوفى الأجهزة للحزب السوري الحاكم، وأحد أهم وظائفها هو تأمين القوات الجوية التابعة للرئيس.[17] وفي عينة المركز السوري للعدالة والمساءلة أصدرت إدارة المخابرات الجوية صفحات تضمنت معلومات رصد وتعقب وقوائم أسماء وتقارير أمنية وأوامر عامة، كما تضمنت أيضا صفحات احتوت معلومات تم تقديمها للجيش لغرض استهداف "الإرهابيين".

مكتب الأمن القومي

مكتب الأمن القومي هو الجهة القيادية المكلفة بوضع السياسات الأمنية داخل سوريا. ويُعرف مكتب الأمن القومي بإصداره الأوامر لجميع الفروع الاستخباراتية (المخابرات العسكرية والمخابرات الجوية والمخابرات العامة والأمن السياسي).[18] والتعليمات التي يصدرها المكتب عامة بطبيعتها وتتناول عادة الطريقة التي يجب فيها على الأجهزة أن تؤدي أعمالها، الأمر الذي تأكد من خلال العينة أيضاً. حيث تضمنت الصفحات الصادرة عن مكتب الأمن القومي في معظم الأحيان أوامر عامة، بما فيها أوامر موجهة لجميع الأجهزة الأمنية وتوجيهات حول كيفية التصدي للمظاهرات والاضطرابات السياسية. تضمنت العينة أيضاً عدداً لا بأس به من الصفحات الصادرة عن مكتب الأمن القومي حول معلومات تنصت ومراقبة دون أي إشارة إلى مصدر هذه المعلومات الاستخباراتية. ولم تتضمن أي من الوثائق الصادرة عن المكتب أوامر بالتفتيش أو الاعتقال، الأمر الذي قد يعود إلى أن المكتب لا يملك مراكز اعتقال خاصة به أو ضباط لتنفيذ الأوامر. إلا أن أوامر التفتيش والاعتقال الصادرة عن الأجهزة الأخرى تصدر في كثير من الأحيان بناء على توصيات مكتب الأمن القومي.

إدارة المخابرات العام

إدارة المخابرات العامة هي أقدم جهاز أمني، وكانت تابعة في السابق لوزارة الداخلية، ولكنها الآن تتبع بشكل مباشر للرئيس تماما كجزء من مكتب الأمن القومي. تتولى هذه الإدارة مسؤولية الأمن الداخلي (وتتصدى للتهديدات الداخلية والخارجية) وهي سلطة الاستخبارات الرسمية في سوريا.[19] تضمنت عينة المركز السوري للعدالة والمساءلة وثائق صادرة عن إدارة المخابرات العامة، كان معظمها تقارير أمنية ومعلومات استخباراتية، ولكنها تضمنت أيضا عدداً كبيراً من التقارير التي تتوقع أحداثا مستقبلية على أساس معلومات أمنية أو الاستخبارات الأخرى.

شعبة الأمن السياسي

تعد شعبة الأمن السياسي أحد مكونات وزارة الداخلية، ولكنها في جميع أغراضها ومقاصدها جهة مستقلة وتستطيع أن تتواصل مباشرة مع الرئيس.[20] وتعد شعبة الأمن السياسي الإدارة الأكثر بروزاً في المجتمع، فهي مكلفة بإدارة الشؤون المتعلقة بحياة المواطنين اليومية بما فيها النظام الضخم لإصدار تصاريح البناء والعمل المطبق في جميع أرجاء سوريا.[21] وبعكس مكتب الأمن القومي وهيئة الأركان لا تعتمد هذه الإدارة على أجهزة أخرى لمساندة ولايتها، ولكنها تدير نقاط التفتيش الخاصة بها، ولديها السلطة اللازمة لاعتقال المدنيين.[22] تضمنت الوثائق الصادرة عن شعبة الأمن السياسي في عينة المركز السوري للمساءلة والعدالة تقارير أمنية. وبالرغم من أن التقارير الأمنية تضمنت معلومات على درجة عالية من الأولوية، إلا أن الشعبة أصدرت نسبة بسيطة نسبياً من أوامر الاعتقال والتفتيش والرصد أو المراقبة، مما يشير إلى أن الشعبة قد لا تتمتع بنفس قوة إدارة المخابرات الجوية، الأمر الذي يتوافق مع الفهم العام السائد في المجتمع السوري حول السلطات النسبية لكل من الأجهزة الأمنية.

الشرطة

يوجد في كل محافظة إدارة شرطة تتبع لوزارة الداخلية، وهي تتلقى الأوامر من أي فرع من فروع المخابرات. وتعمل إدارات الشرطة في كثير من الأحيان مع شعبة الأمن السياسي لأنها منتشرة بين المدنيين. وتبين عينة المركز السوري أن الشرطة تتلقى الأوامر وتنفذها ولا تصدرها. فالوثائق التي أصدرتها الشرطة في العينة تضمنت بشكل أساسي تقارير أمنية وقوائم أسماء. وكجزء من دعمها لأجهزة المخابرات الأخرى يتولى ضباط الشرطة في كثير من الأحيان عمل المخبرين ويقومون برفع التقارير حول الكتابات المعادية للحكومة على الجدران والمنشقين السياسيين الآخرين.

يبين الشكل أدناه عدد الصفحات ذات الصلة التي تتضمن محتوى يتعلق بالأجهزة الرئيسية الممثلة في عينة المركز السوري.

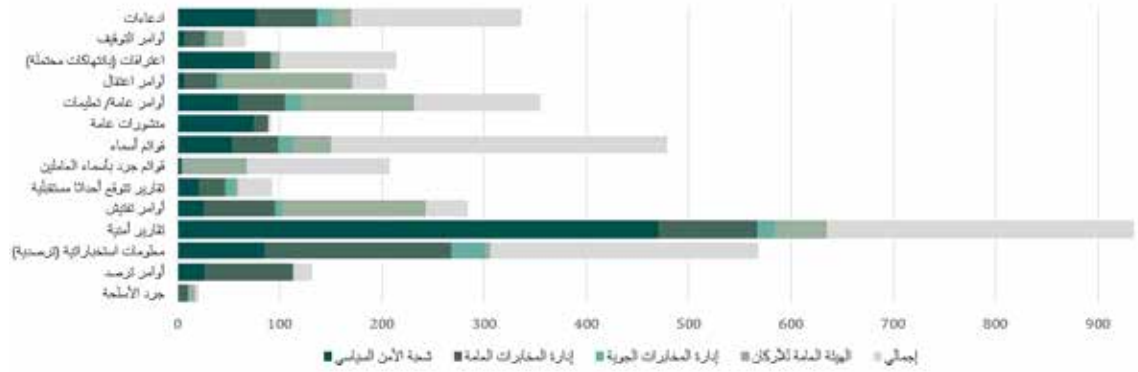

16 أجهزة الأمن السورية والحاجة لتغيير بنيوي ووظيفي.

17 خارطة الطريق الانتقالية في سوريا، بيت الخبرة السوري 159 (2013)، 775/http://syrianexperthouse.org/archives، (تمت زيارة الموقع آخر مرة في 9/1/2019) (والتي سيشار إليها من الآن فصاعد بخارطة الطريق الانتقالية في سوريا).

18 خارطة الطريق الانتقالية في سوريا، ص 159.

19 خارطة الطريق الانتقالية في سوريا، ص 161.

20 أجهزة الأمن السورية والحاجة لتغيير بنيوي ووظيفي.

21 خارطة الطريق الانتقالية في سوريا، ص. 161.

22 المخابرات السورية والأجهزة الأمنية، GLOBALSECURITY.ORG، https://www.globalsecurity.org/intell/world/syria/intro.htm (تمت زيارة الموقع آخر مرة في 9/1/2019)

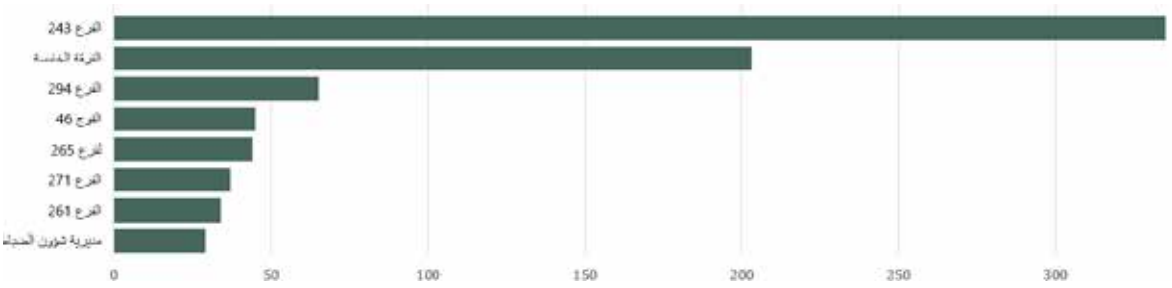

فروع الأمن

تمكن المركز السوري في العديد من الوثائق من تحديد الفروع التي أصدرت الوثائق. يبين الشكل أعلاه الفروع الثمانية التي ظهرت بشكل رئيسي في العينة بحسب عدد الصفحات ذات الصلة. وتتبع هذه الفروع لجهازين رئيسيين هما: الهيئة العامة للأركان وشعبة المخابرات العسكرية.

صدرت معظم الصفحات الموجودة في عينة المركز السوري للعدالة والمساءلة عن ثمانية فروع رئيسية، منها الفرقة الخامسة والفوج 46 ومديرية شؤون الضباط، وجميعها تابعة للهيئة العامة للأركان. الفرقة المدرعة الخامسة هي جزء من الفيلق الأول ومقره دمشق، وتضم الكتيبة المدرعة 17 والفرقة المدرعة 96 والفرقة 112 ميكانيك وفرقة المدفعية.[23] والفوج 46 هو عبارة عن قوات خاصة مستقلة مقرها حلب. تتعامل مديرية شؤون الضباط مع جميع الأمور المتعلقة بالقيادة في الجيش السوري، بما فيها اختيار وترقية الضباط، كما أن فيها مكونا مهما يقوم بعمليات الرصد لضمان وجود الدرجة المناسبة من الولاء للحكومة بين الضباط.

كما تضمنت العينة العديد من الصفحات الصادرة عن الفرع 294 والفرع 243 والفرع 261 والفرع 265 والفرع 271 وهي جميعها تابعة لشعبة المخابرات العسكرية. وكان الفرع 294 مكلفاً بمراقبة الفرق العسكرية في الجيش السوري، وهو ينسق الأمور اللوجستية الخاصة بجميع نشاطات الفرق المسلحة وله السلطة المطلقة في إعطاء الأمر بتحرك الفرق المسلحة. أما الفروع الأربعة الأخرى فهي فروع محلية. الفرع 243 هو فرع المخابرات العسكرية في دير الزور (سيشار إلى الفرع 243 كثيراً باعتباره أصدر العديد من الوثائق وبسبب الموقع الذي جُمعت منه الوثائق)؛ الفرع 261 هو فرع من فروع المخابرات العسكرية في حمص، والفرع 265 هو فرع المخابرات العسكرية في السويداء والقنيطرة، والفرع 271 هو فرع المخابرات العسكرية في إدلب.[24]

أسماء الضباط

تظهر في العديد من الوثائق، خاصة تلك التي عُممت على العديد من الفروع أسماء وتواقيع الضباط، بما فيهم ضباط من الصف الأول. كذلك تظهر على العديد من الوثائق ذات الأولوية، بما فيها تلك التي تتضمن اعترافا بارتكاب جرائم محتملة، تواقيع ضباط من الصف الأول. وستكون هذه الوثائق مهمة جداً للمحققين عند بناء الأدلة حول سلسلة القيادة ومسؤولية المستويات العليا من القيادة. ولكن هناك العديد من الوثائق التي لا تحمل أسماءً أو تواقيعاً، أو وثائق يظهر عليها تواقيع غير مقروءة دون أسماء. ومن الممكن أن نبحث عن معلومات حول أسماء الأشخاص في الفروع المختلفة ورؤساء الفروع والمكاتب المحلية، ولكن سنحتاج في هذه الحالة للمزيد من مصادر الأدلة. ويمكن للوثائق نفسها أن تلقي الضوء على اسم الضابط أو الجندي الموجود في موقع معين في فترات معينة لأن هناك أكثر من مائتي صفحة صادرة عن الأجهزة المختلفة تتضمن قوائم بأسماء العاملين، وقوائم نقل العاملين وغيرها من المعلومات التي تساعد في تحديد الأشخاص. وتشير وثائق أخرى، خاصة الأوامر العامة، ببساطة إلى أن الأمر صادر عن رئيس الجهاز دون وجود اسم أو توقيع. ولن يكون من الصعب معرفة أسماء رؤساء الأجهزة من خلال بحث خارجي، ولكن من دون التواقيع يمكن لهؤلاء الأشخاص أن ينفوا معرفتهم بالأوامر أمام أي محكمة.

التقييم الخارجي لأجهزة الأمن في سوريا

فيما يعد هذا التقرير الأول من نوعه، بمعنى أنه التقرير الأول الذي يعتمد على وثائق أصلية صادرة عن فروع المخابرات، إلا أن عدداً من المنظمات نشرت تحليلات حول قطاع الأمن في سوريا وعملياته منذ بداية النزاع بما فيها مركز عمران للدراسات الاستراتيجية[25] و تشاتام هاوس[26] ومبادرة الإصلاح العربي[27] وبيت الخبرة السوري.[28] توصلت هذه التحليلات إلى نتائج متشابهة إلى حد كبير حول بنية النظام وأخطائه، وهي تصف الجهاز الأمني باتساق على أنه مؤسسة مصممة بحرص لحماية مصالح العائلة الحاكمة لا الشعب السوري. لم يطّلع المحللون في هذه الدراسات على الوثائق الحكومية، ولكنهم اعتمدوا بدلاً من ذلك على عدد من المصادر بما فيها تقارير الإعلام والقوانين والمعلومات العلنية حول بنية الأجهزة وقيادتها والمقابلات مع المسؤولين الحكوميين الحاليين والسابقين. ومن خلال فهم النقاش الأوسع حول أجهزة الأمن، يمكن للقراء أن يفهموا كيف يعكس هذا التحليل النقاشات السابقة، أو كيف يضيف إليها أو يتعارض معها في بعض الأحيان، وبالتالي كيف يمكن أن يضيء على إمكانية الإصلاح. وفيما لا تعد النقاط الأربعة التالية شاملة إلا أنها تمثل النتائج العامة التي توصلت إليها معظم التحليلات السابقة، وتؤيد المعلومات المتوفرة من تحليل عينة المركز السوري هذه النتائج حيث يكون ذلك مناسبا.

أجهزة المخابرات السورية تعمل خارج القانون.

يتيح قانون الطوارئ الصادر عام 1962 وإعلان حالة الطوارئ لعام 1963 ودستور عام 1973[29] لأجهزة المخابرات السورية أن تعمل فوق القانون. عندما أنشأت سوريا إدارة المخابرات

23 الجيش العربي السوري – نظام المعارك، GLOBALSECURITY.ORG، https://www.globalsecurity.org/military/world/syria/army-orbat.htm، (تمت زيارة الموقع آخر مرة في 9/1/2019).
24 سوريا: الكشف عن مراكز التعذيب، هيومان رايتس ووتش (3/7/2012)
25 أجهزة الأمن السورية والحاجة لتغيير بنيوي ووظيفي.
26 لينا خطيب ولينا سنجاب، الدولة التفاعلية في سوريا، تشاثام هاوس، (10/10/2018)، https://reader.chathamhouse.org/syrias-transactional-state-how-conflict-changed-syrian-states-exercise-power#the-origins-and-evolution-of-syria-s-shadow-state، (تمت زيارة الموقع آخر مرة في 9/1/2019).
27 إصلاح القطاع الأمني في سوريا في حقبة ما بعد الأسد، مبادرة الإصلاح العربي (31/7/2014)، https://www.arab-reform.net/en/node/607، (تمت زيارة الموقع آخر مرة في (9/1/2019).
28 خارطة الطريق الانتقالية في سوريا
29 أجهزة الأمن السورية والحاجة لتغيير بنيوي ووظيفي.

العامة (أمن الدولة) عام 1969 تضمن المرسوم رقم 14 الصياغة التالية: " لا يجوز ملاحقة أي من العاملين في الإدارة عن الجرائم التي يرتكبونها أثناء تنفيذ المهمات المحددة الموكلة إليهم أو في معرض قيامهم بها إلا بموجب أمر ملاحقة يصدر عن مدير الإدارة."[30] وحتى في حال عدم وجود نص صريح بالحصانة، تعمل الأجهزة بطرق تحيد بشكل كبير عن الأنظمة. فعلى سبيل المثال يرفع كل جهاز مخابراتي تقاريره إلى دائرة أعلى (فمثلا تتبع شعبة المخابرات العسكرية لوزارة الدفاع) ولكن في الواقع تؤكد التحليلات أن هذه الأجهزة تتبع بشكل مباشر للرئيس وأنها أحيانا تتولى مسؤولية تعيين المسؤولين في الإدارة الأعلى، مما يعطيها سلطة أكبر من تلك التي ينص عليها القانون المكتوب.[31]

ويمكن دعم العديد من هذه التحليلات بشكل غير مباشر من خلال الوثائق. فعلى سبيل المثال لا تشير أي من الوثائق إلى مذكرات أو أنظمة أو أي أسس قانونية أخرى تبرر الأوامر. كذلك بدلاً من أن تصدر الأوامر العسكرية من وزارة الدفاع دائما فإنها تصدر في كثير من الأحيان من المخابرات الجوية أو العسكرية، بما فيها أوامر رفيعة المستوى كأوامر بالقصف أو التدمير أو التصفية.

تمتلك أجهزة المخابرات السورية تفويضاً غامضاً ومتداخلاً مما يجعلها في حالة تنافسية دائمة مع بعضها البعض.

لضمان عدم تهديد أجهزة المخابرات السورية لسلطة الرئيس، أو كما وصف الأكاديمي جيمس ت. كويليفان: "أنشأت الحكومة عدة أجهزة أمنية داخلية لها اختصاصات متداخلة تعمل دائما على مراقبة ولاء الجيش ومراقبة بعضها البعض من خلال مسارات اتصالات مستقلة مع القادة المهيمنين"،[32] وذلك لضمان عدم تعرض العائلة الحاكمة لأي "انقلاب". ويضمن هذا النظام أن تبقى الأجهزة في حالة تنافسية لا تعاونية، حيث يحاول كل منها التملق للرئيس، الأمر الذي يضمن استمراره في السيطرة على النظام.

يبين تحليل العينة وجود علاقة أكثر تعقيداً بين الأجهزة. ففيما يبدو جليا أن هناك تداخلاً في تفويض الأجهزة (أبرزها الطريقة التي يضيع فيها المعتقلون في شبكة الاختصاصات والترحيلات بين مراكز اعتقال الأجهزة المختلفة) إلا أن هناك تنسيقاً واضحاً وتعاوناً بين الأجهزة منذ سنة 2011 لقمع المعارضة السياسية والمجموعات المسلحة. فبدلاً من التنافس أصبحت الأجهزة تعتمد في كثير من الأحيان على بعضها البعض لتنفيذ الأوامر وتوفير التقارير الأمنية وتقارير الرصد. والاستثناء الوحيد في العينة هو في التجسس ما بين الأجهزة، حيث تضمنت العديد من وثائق الرصد تسجيلات لمكالمات هاتفية وتقارير مخبرين حول الأجهزة الأخرى، وهي تبين بشكل خاص الطريقة التي تتجسس فيها الإدارات الأكثر سلطة وقوة على الشرطة والقوات المسلحة.

تسيطر أجهزة المخابرات السورية على جميع جوانب حياة المواطنين اليومية بما فيها الجوانب العادية جداً.

فإضافة إلى مقر الإدارة في دمشق والفروع في كل محافظة، تمتلك أجهزة الأمن مكاتب محلية في مختلف أنحاء البلاد. ويتولى مسؤولو الاستخبارات في المكاتب المحلية في العديد من الأحيان مسؤولية الموافقة على عمليات مثل نقل الملكية والزواج دون أن يكون لهم أي صلة بأجهزة الأمن. ومن خلال المراقبة الحثيثة يمكن للأجهزة أن تُعطل بشكل فاعل الحياة اليومية للأفراد المنخرطين في النشاطات السياسية التي تعتبرها الحكومة مشبوهة.

تبين الوثائق أن مستوى رصد الحياة اليومية كان عالياً جداً، حيث تضمنت الوثائق التي يعود تاريخها لقبل 2011 والمأخوذة من إدارة[33] الأمن السياسي تقارير حول نشاطات المواطنين اليومية، بما فيها أولئك الذين لا يبدو عليهم أنهم يشكلون أي تهديد، كرحلة قامت بها مجموعة من الشباب المسيحي إلى كنيسة تاريخية مثلاً. وفي سنة 2011 بدأت الوثائق تركز بشكل واضح على المظاهرات والكتابة على الجدران وأعمال المعارضة السياسية الأخرى، ولكن الواضح أنه كان يتم العمل على تمحيص أي عمل معارض للحكومة مهما كان بسيطا كالبصق قرب تمثال الرئيس أو التذمر من الحكومة في عشاء عائلي.

يتم منح المناصب في أجهزة الأمن بناء على الولاءات الشخصية للأسرة الحاكمة أو الروابط الإثنية والأسرية.

في كثير من الأحيان نجد أن رؤساء أجهزة المخابرات تربطهم علاقات أسرية أو شخصية مع الرئيس، بينما ينتمي معظم الموظفون في هذه الأجهزة إلى مجتمعات كانت تاريخياً موالية للأسرة الحاكمة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك عدد العلويين الكبير في أجهزة الأمن، حيث يفيد مركز عمران أن الجهاز الذي يعتبره الأقوى، وهو إدارة المخابرات الجوية، يوظف أكبر نسبة من العلويين.

والإشارة الوحيدة لهذا التقييم في العينة يمكن أن تستشف من أسماء ضباط الصف الأول في الأجهزة القوية. فالأسماء التي تظهر في الوثائق الصادرة عن إدارة المخابرات الجوية هي جميعها أسماء علوية معروفة. ولكن لا يمكن استشفاف أهمية الولاء والروابط العائلية من الوثائق وحدها، ولذا فإن هذا الجانب يحتاج للمزيد من البحث.

30 خارطة الطريق الانتقالية في سوريا

31 أجهزة الأمن السورية والحاجة لتغيير بنيوي ووظيفي.

32 جيمس ت. كوينليفان، الحماية من الانقلاب: ممارسته ونتائجه في الشرق الأوسط، 24 الأمن الدولي (24 1999) 165 – 131 2 (INTERNATIONAL SECURITY).

33 أجهزة الأمن السورية والحاجة لتغيير بنيوي ووظيفي.

النتائج المستقاة من الوثائق

خرج تحليل المركز السوري للعدالة والمساءلة لحوالي 5,003 صفحة بعدد من النتائج المتعلقة بالفهم التقليدي لدور كل جهاز في أعمال الدولة السورية. تم تصنيف النتائج التي توصل إليها المركز بحسب المواضيع الواردة أدناه بالرغم من أن هناك تداخلاً كبيراً بين المواضيع. وهذه المواضيع هي: ممارسات الرصد والمراقبة التي تستخدمها الدولة، المعتقلون وقوائم المطلوبين، قواعد الاشتباك، الاعترافات بارتكاب جرائم محتملة، قمع الأكراد والأقليات الأخرى والتنبؤات المستقبلية والمؤامرات.

ممارسات الرصد والمراقبة الحكومية

نظرا لأن الوثائق أُخذت من مرافق المخابرات فليس من المفاجئ أن 719 صفحة تضمنت معلومات رصدية شكلت 14% من العينة. ومن ضمن هذه الصفحات كانت هناك 135 صفحة تتضمن أوامر برصد جهات وأشخاص معينين. ومن الصعب التوصل إلى نتائج قاطعة بسبب تنوع محتوى المواد الموجودة، ولكن يبدو أن مصدر هذه المواد جاء بشكل أساسي من التنصت على الهواتف والمخبرين كما هو مبين أدناه.

شعبة المخابرات العسكرية

بالرغم من حقيقة أن شعبة المخابرات العسكرية ذكرت في 22% فقط من الصفحات ذات الصلة، إلا أنه فيما يتعلق بالرصد والمراقبة تورطت إدارة المخابرات العسكرية في 37% منها. وبالمقابل ظهرت شعبة الأمن السياسي في 26% من الصفحات ذات الصلة، ولكنها ظهرت في 11% فقط من الصفحات المرتبطة بالرصد والمراقبة. ويمكن أن يشير ذلك إلى أن المخابرات العسكرية سيطرت على مسؤولية الرصد أكثر من إدارات الأمن الأخرى، ولكن سنحتاج إلى عينة أكبر للتوصل إلى أي نتائج مقبولة إحصائياً.

التنصت على الهواتف

تضمنت 12% من الصفحات المتعلقة بالرصد نصوصاً أو مواد أخرى أُعدت على أساس التنصت على الهواتف. شرحت هذه المكالمات في بعض الأحيان مخاوف أمنية مشروعة كشراء وبيع ونقل الأسلحة أو مخططات لهجمات على بلدات أو مدارس. ولكن لم تتضمن نصف الصفحات تقريباً أي معلومات أمنية، وتم التنصت فيما يبدو على بعض الهواتف لمجرد مشاركة أصحابها في نشاطات سياسية سلمية. (انظر الملحق رقم 1 للوثيقة التي تشير إلى تسجيل هاتف أحد الصحفيين). والأهم من ذلك أن أيا من هذه الصفحات لا يذكر إذن محكمة أو أية إجراءات قانونية تتيح التنصت على الهواتف.

الرصد والتجسس بين الأجهزة

كان من المثير للاهتمام أن نجد أن العديد من الصفحات كشفت عن مراقبة مسؤولين حكوميين ومسؤولين في أجهزة الأمن الأخرى. فثلاث صفحات على الأقل من الصفحات التي راجعها المركز السوري كانت تسجيلاً لمحادثات بين مسؤولين في الدولة. وفي أحد الحالات كان هناك محادثة بين قائد شرطة ورئيس شرطة حول كتابات معادية للحكومة على الحائط تمت مناقشتها بالرغم من عدم وجود أي إشارة إلى أن أي من المسؤولين كان متعاطفاً مع هذه الكتابات. والمكالمة الأخرى كانت بين شخصين يعملان لصالح إدارة المخابرات العامة. تبين هذه الصفحات أن الإدارات والفروع كانت تتجسس على بعضها البعض وتتشارك فيما بينها بنصوص المكالمات.

تضمنت العينة سلسلة من 13 صفحة هي عبارة عن ملف تم تجميعه حول المدير السابق لمديرية التعليم في إدلب. وكانت إحدى الصفحات الأولى من الملف عبارة عن رسالة موقعة منه يعبر فيها عن قلقه من الضرر الذي لحق بالمدارس في إدلب ويحذر من أن الأسر تستخدم المدارس كملاجئ. وإضافة لهذه الرسالة احتوى ملفه شكاوى مقدمة بحقه، من ضمنها شكوى مقدمة من موظف سابق وأم لم يحصل ابنها على علامة جيدة في امتحان تحريري. اتهمت الصفحات الأخرى في الملف المدير بالاختلاس والعمل مع المعارضة، وبما أن رسالته حول المدارس موجودة في نفس الملف الذي يحتوي هذه الشكاوى والاهتمامات، يبدو أن مخاوفه الأولى وطلبه حماية المدارس في إدلب أثارت الشكوك حوله لدى أجهزة المخابرات وأدت بهم إلى مراقبة المدير وجمع معلومات تضر به.

الوشايات والمخبرون

ذكرت 79 صفحة كلمة مخبر أو وشاية، حيث تشير الوثائق إلى أنه في اليوم الذي بدأت فيه المظاهرات في سوريا أمرت إدارة المخابرات العسكرية برفع مستوى الاستنفار و"تفعيل المخبرين" في جميع أنحاء البلاد. كما تضمنت صفحة أخرى إقراراً بزرع المخبرين في المظاهرات لتفريقها، واعترافا بأن أجهزة الأمن تعتمد على المخبرين للحصول على أسماء المشاركين في المظاهرات.

فيما لم تتضمن العديد من الصفحات شيئاً سوى أسماء المخبرين، احتوت صفحات أخرى إفادات من مخبرين يرفعون تقاريراً بحق أفراد لارتكابهم أفعالا مثل إهانة الرئيس، أو التحريض على التظاهر أو بسبب وجود صلات بينهم وبين "الجماعات الإرهابية المسلحة". وكان من ضمن الإفادات وشايات من مجندين عن مجندين آخرين، ومن ضباط عن ضباط آخرين، ومن جنود عن الضباط، ومن موظفي المستشفى عن زملائهم، ومن أطباء عن مرضى، وحتى أنه كانت هناك وشايات عن الأقارب أيضاً. وفي بعض الحالات كان الأفراد يُبلغون جهاز المخابرات أنهم استلموا رسالة أو مكالمة هاتفية مشبوهة، ويزودون الأجهزة بالرقم ليتمكنوا من مراقبته، ولكن لا تشير الوثائق إلى أن الأجهزة تحقق في الموضوع بأي شكل من الأشكال قبل أن تستجيب للتبليغات. وفي بعض الحالات كان يتبين خلال التحقيق أن المخبر كذب أو زرع الأدلة لتجريم شخص معين، ولكن يبدو أن الاستراتيجية المتبعة هي الاعتقال الفوري ومن ثم طرح الأسئلة لاحقاً. وحتى عندما كانت المعلومات تبدو ملتوية وغير منطقية كان رد أجهزة الأمن دائماً تقريباً بإصدار أمر لإجراء اللازم.

ويبدو جليا من الوثائق أن استراتيجية الدولة في الاعتماد بشكل مكثف على المخبرين وتشجيع التجسس داخل الأجهزة وفي المجتمع السوري أصبحت مصدراً للقلق خلال المظاهرات. وتصف الوثائق كتابات على الجدران ومنشورات تكشف أسماء المخبرين، وتصف تصاعد الغضب ليصل إلى التهديد بشكل مباشر بقتل مخبرين معينين أو استهدافهم من قبل المجموعات المسلحة، وفي أحد الحالات وصفت أحد الصفحات حالة تم فيها رمي المتفجرات على منزل مخبر. وتظهر هذه الانقسامات والغضب أيضا في الوثائق التي جمعتها مجموعات حقوق الإنسان أيضاً.

قوائم المطلوبين والمعتقلين

إضافة لمعلومات الرصد والمراقبة، تتضمن العينة عدداً من الصفحات التي تشير إلى اعتقالات وتوقيفات واختطاف وأسماء مطلوبين. وفي المجمل كانت هناك 576 صفحة تتضمن مثل هذه المعلومات، شكلت 11% من العينة. وهذا يعكس إلى حد كبير حملات الاعتقال الجماعي التي كانت تقوم بها الحكومة لقمع المعارضة منذ سنة 2011، حيث أشارت الكثير من الصفحات في العينة إلى المتظاهرين والصحفيين، ولكنها تضمنت كذلك أوامر توقيف بحق مقاتلين مسلحين وضباط ومجندين منشقين. إضافة إلى ذلك، تضمنت بعض الصفحات معلومات عن اختطاف ضباط وجنود، ولكن لن يركز هذا الفصل على الانتهاكات المزعومة من الدولة ضد أشخاص غير معروفين.

قوائم المطلوبين

كانت 59 صفحة من صفحات العينة عبارة عن قوائم بأسماء أشخاص مطلوبين للتوقيف و/ أو التحقيق. وتضمنت مزيجا من الأوامر لتوقيف أشخاص محددين وطلبات للحصول على أسماء أو معلومات أخرى حول المطلوبين. وفي بعض الصفحات ظهرت أسماء المطلوبين مشطوبة أو مع إشارة " X" بجانبها. وبيّنت الكثير من هذه الصفحات أن أسماء هؤلاء المطلوبين شطبت من القوائم لأنه قد تم القبض عليهم فعلا، أو أنهم قتلوا خلال الاشتباكات، أو أنهم توصلوا لتسوية مع السلطات،[34] أو مزيجا من هذه الحالات، ولكن لم توفر أي من الصفحات معلومات واضحة عن معنى هذه الإشارات.

ممارسات التوقيف

ألقت مراجعة 164 صفحة من الصفحات ذات الأولوية التي تناولت موضوع الاعتقال (وليس الاختطاف من قبل أطراف غير حكومية) الضوء على الممارسات التي تتبعها الحكومة في التوقيف. فمعظم الصفحات المتعلقة بالاعتقال الموجودة في العينة كانت تتحدث عن أفراد تم اعتقالهم بسبب التظاهر أو بسبب أشكال أخرى من التعبير عن الرأي، بما فيها على سبيل المثال شتم الرئيس خلال دعوة عشاء. ولكننا يجب أن نشير إلى أن الصفحات الموجودة في العينة صنفت المتظاهرين والصحفيين المنتقدين للحكومة (أي "الإعلام المعادي") وأفراد الجماعات المسلحة والإرهابيين بأنهم "عناصر تحريضية". وفي بعض الحالات يبدو أن المصطلحات كانت تستخدم بشكل مختلط أو عشوائي. كذلك احتوت العينة على إقرار بأنه كان من بين المعتقلين أطفال ونساء، حيث طلبت واحدة من الصفحات الصادرة عن رئيس شعبة الأمن السياسي في دمشق جميع أسماء النساء والأطفال المحتجزين في الفرع المحلي. (انظر الملحق رقم 2 للاطلاع على الوثيقة كاملة).

وتؤكد الوثائق أن التوقيفات تمت على أساس ما يلي: 1) وشايات من مخبري الحكومة والمعارف وحتى الأقارب تدعي بأن الفرد شارك في أفعال معادية للحكومة أو عبر عن معارضته لها بالكلام، 2) أمر صادر من فرع أمني أو على أساس قائمة المطلوبين، والتي قد يرد اسم الشخص فيها بسبب ظهوره في أحد وسائط "الإعلام المعادي" أو بسبب معلومات المراقبة والرصد التي تشير إلى أنه شارك أو ينوي أن يشارك في أعمال معادية للحكومة/ أو التعبير عن معارضته لها كلامياً، 3) ارتباط الفرد أو الاشتباه بارتباطه بالمعارضة، وهذا يتضمن أيضا توقيف أفراد العائلة لإجبار المطلوبين على تسليم أنفسهم، و4) المشاركة الفعلية في أعمال المعارضة بشكل مباشر بحسب شهادة شرطي أو ضابط مخابرات.

بينت الوثائق أيضاً أن المواطنين العاديين كانوا يستخدمون أحيانا للتعريف عن الأفراد ليتم توقيفهم على نقاط التفتيش. وبعد أن أدركت الحكومة أن ممارسات كتوقيف الأقارب وأخذهم رهائن واستخدام الناس العاديين للتعريف على المشتبهين على نقاط التفتيش كانت تتسبب بالمزيد من الاستياء بين الناس، أظهرت واحدة من الصفحات أن فرعا أمنياً حظر هذه الممارسات وأمر بدلاً من ذلك باستخدام تكتيكات أخرى، من ضمنها زيادة الاعتماد على المخبرين السريين. وبالمثل اقترحت واحدة من الصفحات الصادرة عن مكتب الأمن القومي إيقاف الاعتماد على مخبرين من طائفة واحدة (العلوية على الأغلب) للتعرف على المطلوبين على الحواجز الأمنية، في محاولة للحد من الضغائن بين الطوائف، وأوصت وثيقة منفصلة أيضا باستخدام ممارسات توقيف تحافظ على قدر من الاحترام مثل منع توقيف الأشخاص في أماكن عملهم أو في المباني الحكومية. ولم نستطع أن نفهم من الأوراق الموجودة في العينة فقط إن كانت هذه الأوامر قد نفذت أم لا.

وفي الحالات التي اعتمدت فيها الأجهزة الأمنية على الوشايات والمخبرين والمعارف لا تظهر أي معلومات حول تثبت الأجهزة الأمنية من المعلومات قبل توقيف الأشخاص المعنيين. حيث أنها تحدد بعد توقيف الشخص إن كانت المعلومات التي وصلت إليهم حقيقة أو مزيفة. وفي حال وجود اتهامات باطلة كانوا يقومون بالتحقيق في خلفية الفرد واحتجازه تحسباً لظهور أي معلومات أخرى قد تربطه "بالتحريض".

وبحسب ما أفاد به معتقل سابق قابله المركز السوري للعدالة والمساءلة تبين الوثائق أن الحكومة كانت تقوم بالأغلب بنقل المعتقلين من مركز لآخر. حيث تضمنت الصفحات الموجودة في العينة أوامر بنقل المعتقلين من سجن لآخر أو من حوزة إدارة مخابرات لأخرى. كما تضمنت بعض الصفحات أوامر بنقل المعتقلين إلى عهدة إدارة أخرى قبل الإفراج عنهم للتحقيق بتهم منفصلة أو مشابهة. كما ذكرت بعض الصفحات أن الفرد اعتقل وتم التحقيق معه والإفراج عنه، ولكنها نادراً ما تذكر فترة اعتقاله أو ما حصل له بعد توقيفه.

الاعتقالات التي تهدف لمنع/ ردع المظاهرات

تبين بعض الصفحات في العينة أن التوقيف كان يستخدم أيضا كتكتيك لردع تنظيم المظاهرات من الأساس. فمن بين الصفحات الموجودة في العينة كان هناك تقرير يومي يتوقع أن تتضمن مظاهرات مرتقبة عدداً أقل من المتظاهرين إن تم اعتقالهم قبل موعد المظاهرة. كما تضمنت بعض الصفحات كذلك معلومات حول اعتقال أشخاص لإجبارهم على الامتناع عن المشاركة في المظاهرات.

الوفيات خلال فترة الاعتقال

بالرغم من أن الغالبية العظمى من الصفحات الموجودة في العينة لا توفر معلومات حول مصير المعتقلين بعد توقيفهم، أشار عدد قليل منها إلى أن المعتقلين لقوا حتفهم في التوقيف. ولقد وفرت سلسلة أوراق من 7 صفحات حول شخص معين مثالاً كاملاً على مراسلات أجهزة الأمن حول مثل هذه الحوادث. فبعد توجيهه اتهامات للحكومة في أحد وسائل "إعلام العدو" تم فرض المراقبة عليه مما أدى إلى تقديم تقرير مفصّل حول وضعه الاجتماعي وأفراد عائلته وانتماءاته السياسية. وتضمنت هذه الصفحات تقريراً صدر قبل مرور أقل من شهر تفيد بأن هذا الشخص أصيب بطلقة في البطن خلال مداهمة عسكرية على السوق وأنه نُقل إلى المستشفى ووضعه مستقر. وبعدها وافقت مقرات الأمن السياسي على طلب نقله من المستشفى العسكري إلى فرع الأمن السياسي المحلي. ومن ثم أفادت صفحة صدرت بعد أسبوع من ذلك التاريخ إلى أن هذا الشخص توفي بسبب الجروح التي أصابته خلال المداهمات. ولكن بيّن مقطع نشر على اليوتيوب جنازة هذا الشخص التي تمت في ذات اليوم الذي تمت فيه الموافقة على نقله، وظهرت على جثته كدمات وغرز بطول عدة سنتمترات.

تمثل سلسلة الأوراق هذه اعترافاً بأن هذا الشخص توفي خلال فترة توقيفه. كما أنها تثير أسئلة حول فيما إن كانت أجهزة الأمن قد وفر معلومات كاذبة عن سبب الموت أو فيما إن كان المستشفى العسكري لم يقدم الرعاية اللازمة له، لأن الأوراق تذكر في البداية أنه نقل إلى المستشفى في حالة مستقرة بعد تعرضه للإصابة خلال المداهمة. ويدعم مقطع الفيديو الذي نشر على اليوتيوب الاستنتاج السابق ويشير إلى أنه قد تعرض للتعذيب وإساءة المعاملة خلال التوقيف.

التعذيب خلال الاعتقال

لا تتضمن أي من الصفحات الموجودة في العينة اعترافاً صريحاً باستخدام التعذيب بالرغم من انتشار اتهامات مستمرة بتعرض الموقوفين للتعذيب في مراكز توقيف الحكومة بحسب ما أفاد المعتقلون السابقون لمجموعات التوثيق والإعلام بعد إطلاق سراحهم. وهذا يشير بالأغلب إلى أنه بالرغم من سجلات الحكومة المفصّلة يتم حذف بعض المواضيع عمداً أو إخفاؤها في المراسلات الخطية. ولكن تضمنت صفحة واحدة على الأقل ملاحظة خطية من معتقل اعترف فيها بذنبه وأقسم بأنه لم يتعرض للضرب أو التعذيب خلال فترة توقيفه، مما يثير الشكوك بانه تعرض للتعذيب وسوء المعاملة فعلاً في المعتقل. وعند الإشارة إلى المعتقلين تضمنت بعض الصفحات أوامر "بالتعامل مع الوضع" أو "إجراء اللازم" ولكننا لا نستطيع تأكيد المعنى الحقيقي لهذه الجمل من الوثائق لوحدها.

التناقضات مع قواعد بيانات المعتقلين

أعدت العديد من المنظمات السورية قواعد بيانات خاصة وعامة للأشخاص المعتقلين والمفقودين منذ بداية الأزمة. قام المركز السوري للعدالة والمساءلة بتنزيل التوثيق الموجود في قواعد البيانات العامة، وأهمها قاعدة البيانات التي أعدها مركز توثيق الانتهاكات وقام المركز السوري بمقارنة هذه المعلومات مع تلك الموجودة لديه في قاعدة البيانات. ولم يكن

34 التسوية لا تعني تبرئة الفرد من أي ذنب، ولكنها تعني أن الفرد سلم نفسه للسلطات ووعد بعدم تكرار هذه الأفعال في المستقبل. وتستخدم عبارة "تمت تسويه وضعه" بشكل متكرر في مصادر الإعلام الموالية للدولة وحسابات الحكومة على المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي.

من المفاجئ أن غالبية أسماء المعتقلين التي أوردتها وثائق الحكومة لم تظهر في قاعدة بيانات مركز توثيق الانتهاكات المتاحة للجمهور.[35] وليس المقصود هنا التقليل من شأن جهود مركز توثيق الانتهاكات ولكننا نريد أن نشير إلى أن أياً من منظمات التوثيق لم تنجح في تجميع قائمة شاملة أو كاملة بأسماء المعتقلين خلال النزاع، وهي نقطة ركز عليها المركز السوري خلال مفاوضات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة.[36] وفي الواقع أن الدولة هي من تتحمل مسؤولية توفير مثل هذه القوائم بشفافية والإفصاح عن أوضاع المعتقلين. ويبدي هذا التحليل التجريبي بالحد الأدنى الفروقات الواضحة بين أعداد المعتقلين في قوائم الحكومة وقوائم منظمات حقوق الإنسان.

قواعد الاشتباك

تشكل الطريقة التي تصيغ فيها الأجهزة العسكرية والمخابراتية السياسات والتعليمات وقواعد الاشتباك لمرؤوسيها الطريقة التي يقومون فيها بالتنفيذ على الأرض. وخلال تحليل الوثائق برزت مسألة الاستنسابية أو سلطة التقدير كنمط مثير للقلق حول الطريقة التي تقيد فيها الحكومة استخدام القوة أو تسمح به. وفيما لا تُفصح الوثائق نفسها بشكل عام عن تكتيكات، إلا أن الأوامر تكشف عن بعض هذه التكتيكات خاصة بسبب افتقارها للتفاصيل. فبسبب تعقيد الوضع في سوريا لا تضمن هذه التعليمات العامة مستوى كافٍ من الالتزام بالقانونين الإنساني الدولي وحقوق الإنسان الدولي، ولكنها تترك بدلاً من ذلك مساحة كبيرة للانتهاك. ويمكن أن يساعد تحليل معمق لأدلة التدريبات والمواد المساندة إضافة إلى المقابلات مع قيادات الفروع في وضع تصور للطريقة التي تُنفذ فيها الفروع المحلية هذه التعليمات، ولكن الوثائق نفسها لا تتضمن تعليمات محددة لمعظم الأوامر أو الإجراءات الإضافية التي يجب اتباعها في حالات معينة. ولذا يمكن أن نعتبرها إشارة قوية لأن ضباط وقادة الصف الأول لم يتخذوا التدابير الضرورية والمعقولة لمنع ارتكاب الجرائم.

إجراء اللازم

تكررت عبارة "إجراء اللازم" (أو "اتخاذ الإجراءات اللازمة") في الوثائق بكثرة. حيث لاحظ محللو المركز السوري للعدالة والمساءلة وجود هذه العبارة في 30 صفحة على الأقل خلال عملية التحليل، ولكنها تكررت أكثر دون أن يتم تسجيلها.[37] استخدمت العبارة بشكل روتيني للغاية لدرجة أن صفحتين من الصفحات الموجودة في العينة – وكلاهما صادرتان عن ضباط من مستوى عال – تضمنتا فقط عبارة "إجراء اللازم" مع التواقيع والترويسات اللازمة لكن من دون أي معلومات حول فحوى الأمر. وكانت الصعوبة في فهم فيما إن كانت هذه العبارة مؤشراً هاماً لوجود انتهاكات محتملة أو أنها مجرد عبارة عامة تستخدم حتى في الظروف العادية.

تمكن المركز السوري من تحديد كيفية تنفيذ أمر "بإجراء اللازم" في حالة واحدة فقط. فبعد استلام معلومات بوجود كتابات "مشينة ومعادية" على الجدران وشعارات معادية للأسد في بلدة معينة وجهّت الإدارة للفرع المحلي تعليمات "بإجراء اللازم"، ورد الفرع المحلي بأنه قام فعلا بإجراء اللازم؛ حيث قام الضباط بطلاء الجدران لإخفاء الكتابات وقاموا بالبحث عن المذنبين لكشف هويتهم وإجراء اللازم معهم. ومن دون تقرير الفرع لما كان بالإمكان استنتاج المقصود بالأمر، ولكن الثابت هو أن الفرع المحلي قد أعطي مساحة واسعة لتقدير كيفية تنفيذ الأوامر، الأمر الذي يفسر إلى حد كبير سبب تباين أساليب القمع التي استخدمت تحديداً في بداية التظاهرات في مختلف المناطق في سوريا.[38]

وتدعم الأدلة الناشئة من سياقات أخرى غير مراجعة الوثائق التي أجراها المركز السوري الاستنتاج بأن عبارة "إجراء اللازم" يمكن أن تتضمن استخدام "القوة المميتة" في بعض الحالات. في 2011، قامت منظمة هيومان رايتس ووتش بإجراء مقابلات مع 36 منشق عن الجيش وأجهزة المخابرات شهدوا بوقوع جرائم محتملة ضد الإنسانية بحق المتظاهرين، وقالوا إن "قادتهم أصدروا أوامر دائمة بوقف المظاهرات باستخدام "جميع الوسائل اللازمة" في اجتماعات الإحاطة المنتظمة وقبل إرسالهم إلى المواقع". ويشير التقرير إلى أن "المنشقين قالوا إنه حتى في الحالات التي لم يتم فيها تحديد ذلك، إلا أنهم جميعا كانوا يفهمون عبارة 'جميع الوسائل اللازمة' على أنها تصريح باستخدام القوة المميتة، خاصة وأنه كان يتم تزويدهم بالذخائر الحية بدلا من وسائل ضبط الجموع".[39]

إضافة إلى ذلك، في قضية رفعت على الحكومة السورية في محكمة أمريكية بسبب القتل الخطأ للصحفية الأميركية ماري كولفين في حمص في شباط 2012، قدم المدعي شهادة من عميل سابق للمخابرات السورية.[40] ولقد أكد العميل أن جنرالًا سوريا أعطى أمراً "باتخاذ جميع التدابير اللازمة" مع الصحفيين، بما فيهم ماري كولفين، التي كانت تنقل الأحداث في حمص. وأفاد العميل أنه فهم من العبارة أن عليهم القبض على الصحفيين، أو استخدام القوة المميتة معهم إن لم يكن ذلك ممكناً. وبما أن الملاحقات الجنائية والقضايا المدنية ضد المنتهكين ترفع الآن في أوروبا وضمن الولايات القضائية الأخرى، قد تبرز أدلة توضح استخدام هذا المصطلح وإن كان قد تم إعطاء الإذن باستخدام القوة المميتة أم لا ومتى.

الجمهورية العربية السورية
الجيش والقوات المسلحة
قيادة القوى الجوية والدفاع الجوي
إدارة المخابرات الجوية
فرع المخابرات الجوية بالمنطقة الشمالية
الرقم: / ٢٩٠ /ب
التاريخ: / /١٤٣٥هـ
الموافق لـ: / ١١ /٢٠١٤م

فوري جداً

السيد اللواء رئيس اللجنة الأمنية و العسكرية بإدلب

- وردتنا معلومات مفادها أن :
- المجموعات الإرهابية في منطقة دارة عزة يطلبون سائقين لإيصال سيارات إلى أول حاجز عسكري و لا تكون باتجاه (حلب أو ادلب أو حماه) لقاء أجر قدره /١٠٠/ ألف ليرة سورية عن كل سيارة وسيكون بانتظارهم عند الحاجز مندسة مع عسكريين لاستلام هذه السيارات و على الأغلب هذه السيارات مفخخة .

نرجو الاطلاع و تنبيه كافة القوات و الحواجز بأخذ الحيطة و الحذر و المتابعة الدقيقة و المراقبة خشية من وجود خونة تتسلل مع تلك العصابات و التعامل مع أي هدف مشبوه بالتدمير الفوري

رئيس فرع المخابرات الجوية بالمنطقة الشمالية

إنظر الملحق رقم 3 للوثيقة الكاملة.

35 نظرا لصغر حجم العينة وأن المركز السوري للعدالة والمساءلة غير مطلع على المنهجية التي اتبعها مركز توثيق الانتهاكات وعدم قدرته على التأكد من دقة قوائم المعتقلين التي أعدتها الحكومة فإنه لن يوفر نسب محددة حول التناقضات بهدف عدم تضليل القارئ. ولكن التناقضات التي ظهرت في البيانات الموجودة كانت كثيرة لدرجة تجعلها ذات أهمية.

36 مذكرة أصدرتها المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وحقوق الإنسان والمساءلة والعدالة الانتقالية حول قضية المعتقلين والمعتقلات في سوريا، المركز السوري للعدالة والمساءلة (21/3/2016). https://syriaaccountability.org/updates/2016/03/21/memorandum-issued-by-syrian-organizations-working-in-the-field-of-human-rights-accountability-and-transitional-justice-on-the-issue-of-detainees-and-detention-centers-in-syria/. (تمت زيارة الموقع آخر مرة في 9/1/2019).

37 أحد الدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها في التحليلات المستقبلية هو تسجيل ورود عبارة "إجراء اللازم" و"اتخاذ الإجراءات اللازمة" في الأوامر في كل مرة.

38 كما اختلفت الاستجابة من وقت لآخر، الأمر الذي قد يعزى إلى عوامل أخرى أيضا بما فيها تغطية الأخبار في الإعلام الدولي والرغبة في استرضاء الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية. ولكن هذه العوامل المرتبطة بالسياق لا تذكر في الوثائق.

39 "باستخدام جميع الوسائل اللازمة!" مسؤولية الأفراد والقادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا، هيومان رايتس ووتش، 2011، متاح على https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/syria1211webwcover_0.pdf

40 أنظر بيان "أوليسيس"، كاتلين كولفين وآخرون ضد الجمهورية العربية السورية، رقم القضية: 1:16-cv-01423-ABJ (D.D.C. March 22, 2018), 5-Declaration-of-Ulysses-dated-September-28-2017_Redacted.pdf

مبدأ التمييز

يمكن الجمع ما بين مثل هذه الوثائق والأدلة الأخرى لتفسير كيف تؤدي الأوامر التي تترك مجالاً للاستنسابية أو الاجتهاد إلى الهجمات العشوائية أو استهداف المدنيين. أشارت بعض الأمثلة التي وردت في الوثائق أنه على أساس المعلومات الاستخباراتية الواردة من مصادر غير معروفة اعتقدت الحكومة أن الجماعات المسلحة تنشر الملابس من شُرَف المدارس لتوحي بأن أسراً التجأت إليها، مع أنها في الواقع كانت تستخدم هذه المدارس كقواعد تدريبية. وكان الأمر في نهاية الصفحة هو "إجراء اللازم" دون إعطاء أي تعليمات بتفتيش المدارس أولاً لتحديد فيما إن كانت المعلومات الاستخباراتية صحيحة أم لا، أو استخدام الاستهداف الدقيق لتجنب خسائر في صفوف المدنيين في حالة كانت المدارس فعلاً تستخدم من قبل المدنيين والجماعات المسلحة معاً. كما اعتمدت صفحة أخرى على ادعاءات مشكوك بأمرها بأن الجماعات المسلحة كانت تستخدم الجلد المستخدم في كرات القدم لتصنيع الألغام، وعليه أعطي الأمر بإجراء اللازم على نقاط التفتيش وفي الدوريات. ونظرا لشعبية كرة القدم في سوريا فإن إعطاء الأمر بإجراء اللازم في هذه الحالات أدى في الأغلب إلى التحرش بعدد لا محدود من المدنيين الأبرياء، وتوقيفهم في بعض الأحيان أو استجوابهم أو ما هو أسوء من ذلك بكثير فقط بسبب حيازتهم لمعدات رياضية.

وحتى عند إعطاء أوامر محددة أكثر من مجرد الأمر بإجراء اللازم فإن أوامر الحكومة تتيح دائماً حصول الانتهاكات. ففي صفحتين تتعلقان بتقارير حول استخدام الجماعات المسلحة للمركبات المدنية لمهاجمة القوات الحكومية صدرت الأوامر باستهداف المركبات المشبوهة وتدميرها على الفور (انظر الملحق رقم 3 للاطلاع على الوثيقة كاملة). ومرة أخرى لم تتضمن الأوامر أي توصيات بتفتيش المركبات، حيث أمكن، لتجنب الخسائر بين المدنيين. وبما أن جزءاً كبيراً من المعارك في سوريا دارت في المناطق الحضرية وشبه الحضرية كان من الأجدى الاهتمام بشكل خاص بحماية المدنيين، ولكن الوثائق لا تعكس الاهتمام اللازم بمبدأ التمييز.

مبدأ التناسب

تضمنت واحدة من الصفحات أمراً بالتعامل مع الوضع باستخدام "جميع أشكال القوة"، وذلك في استجابة لمعلومات استخباراتية من مصدر غير معروف أفادت بأن الجماعات المسلحة كانت تتحرك للهجوم على إدلب. وكما هي الحال في الفقرة المتعلقة بمبدأ التمييز، لا تتضمن الصفحة أي إشارة إلى أن القوات الحكومية أخذت مبدأ التناسب بعين الاعتبار عند إصدارها للأمر.

عدم وضوح القصد

لم يستطع المركز السوري للعدالة والمساءلة أن يحدد من الوثائق وحدها إن كانت عبارات "كإجراء اللازم" تستخدم لحماية الضباط من المسؤولية عن طريق الحفاظ على طبقة من الغموض بين العمليات الميدانية والفرع ومكاتب الإدارة. ومع أن الوثائق، كما ذكرنا في الفصول السابقة، تعترف أحياناً بارتكاب الجرائم، إلا أن الأوامر في الأغلب مكتوبة قصداً بهذه الطريقة لإعطاء مجال للاجتهاد والاستفادة من الوضع على الأرض بحسب ما يرونه مناسباً. ينطبق هذا التفسير أيضاً على الممارسات القديمة في سوريا، حيث كانت الحكومة تستخدم دائماً لغة مبهمة في القوانين المعلنة وتسجيل التصاريح والوثائق الأخرى التي تصدرها الحكومة بشكل روتيني، الأمر الذي يتيح المجال لممارسات الفساد والانتهاكات الأخرى على يد الضباط الصغار.

الاعترافات باقتراف الجرائم

حدد المركز السوري للعدالة والمساءلة 214 صفحة تضمنت اعترافات بانتهاكات محتملة. وكانت النسبة الأعلى من الصفحات تتناول المظاهرات، بما فيها مراقبة المعارضين المشتبهين للحكومة، وقوائم المطلوبين وحملات الاعتقال ونشاطات قوات الأمن الحكومية في المظاهرات. وكان من ضمن الأنماط المتكررة الأخرى الاعترافات غير المباشرة مثل إصدار تعليمات بوقف انتهاك واضح، مما يعني المعرفة بوقوع جريمة في السابق (مثال: الأوامر بالتوقف عن استخدام القوة المميتة في المظاهرات والتوقف عن سرقة قوافل المساعدات الإنسانية). معظم الصفحات التي تم تصنيفها كاعترافات محتملة تبين التورط بانتهاكات حقوق الإنسان، بينما أشار عدد أقل من الصفحات إلى تورط الحكومة في انتهاك القانون الإنساني الدولي. تلخص الفقرات التالية أنواع الانتهاكات التي اعترفت الحكومة السورية مباشرة بارتكابها في الوثائق.

الخلط ما بين المدنيين غير المسلحين والمجموعات المسلحة والإرهابيين

قبل البدء بوصف أنواع الانتهاكات التي تظهر في الوثائق من المهم أن نشير إلى الطريقة التي تصف فيها الأجهزة الأمنية الأفراد المشتبهين بمعارضتهم للحكومة. ففي الوثائق الصادرة ما بين عامي 2011 و2012 كان هناك العديد من الإشارات إلى مظاهرات تتضمن "محرضين" و"عصابات مسلحة" بشكل عام دون التمييز بينها وبين المدنيين غير المسلحين. فعلى سبيل المثال عند إعطاء أمر بقمع المظاهرات بسبب العصابات لا يتضمن العرض أي تعليمات حول كيفية حماية المتظاهرين السلميين أو تحديد العناصر الإجرامية بين الجموع. وفي منتصف 2011 بدأت كلمة "إرهابي" بالظهور أكثر في إشارة إلى أي شخص يعارض الحكومة، ابتداء من قوات الجيش السوري الحر إلى أشخاص لم يُزعم بأنهم حملوا السلاح أو ارتبطوا بأي ولاءات معينة. وبما أن الأجهزة الأمنية تنظر إلى جميع المعارضين للحكومة بنفس العدسة فإنها لم تميز ما بين الفصائل المقاتلة، أو بين الجيش السوري الحر وجبهة النصرة وداعش، ولم تلق بالا لأي من الجماعات الأخرى. يبين الرسم البياني أدناه استخدام كلمة "إرهابي" في العينة مع مرور الوقت، ومن الجدير بالذكر هنا أن الجزء الأكبر من الصفحات في العينة صدر ما بين 2011 – 2013، مما قد يفسر الهبوط في المخطط.

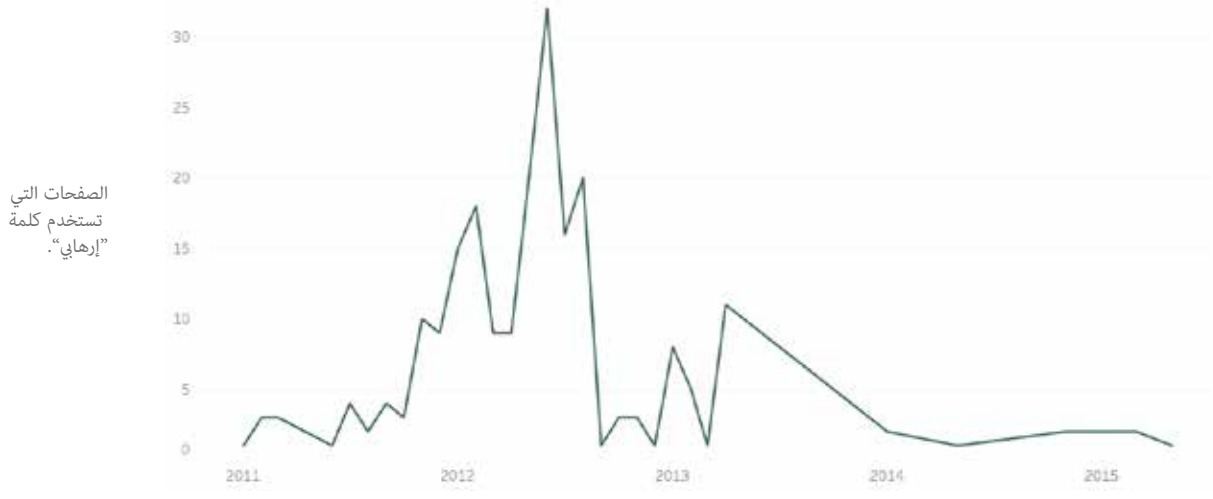

انتهاك حرية التعبير عن الرأي وحرية التجمع

تتحدث غالبية الصفحات المصنفة على أنها أدلة على اعترافات عن انتهاك الحق في التعبير والتجمع. حيث استخدمت هذه الصفحات في كثير من الأحيان كلمات "المحرضين على الشغب" و"المحرضين على العنف" والتي تشير فعليا في الأغلب لأي شخص شارك في المظاهرات بما فيهم المتظاهرون السلميون. وتضمنت العديد من الصفحات قوائم مطلوبين تضمنت أسماء المشاركين في المظاهرات وأدلة على اعتقال وقتل المتظاهرين. كما تضمنت بعض الصفحات إشارات محددة لفض مظاهرات الأكراد من خلال تحديد قوانين التجمع وتهديد قادة المجتمع.

انتهاك الحق في مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة

تتضمن الوثائق أدلة مهمة على أن مراقبة واعتقال أي شخص يشتبه في أن لديه ميولاً مناوئة للحكومة كان يتم دون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة حتى بعد أن رفعت الحكومة السورية حالة الطوارئ في نيسان 2011، في تلبية لأحد مطالب المتظاهرين التي كان من المفروض أن تزيد من مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. وسجلت العديد من الوثائق نتائج التنصت على الهواتف الخلوية والرسائل النصية، وذلك بناء على معلومات من المخبرين، وكانت الاعتقالات تتم في كثير من الأحيان على أساس الاشتباه بمشاركة الأفراد في مظاهرة. ويمكن إيجاد المزيد من التفاصيل حول ممارسات الاعتقال في فصل "المعتقلين وقوائم المطلوبين". وصل تجاهل اتباع الإجراءات القانونية الواجبة إلى قاعة المحكمة، حيث دعت واحدة من الوثائق صراحة إلى توجيه تُهم أكثر قساوة إلى المتظاهرين وتحث القضاة على تجاوز "الثغرات القانونية" وإصدار أحكام أطول مدعين بأن القضاة كانوا متساهلين حتى الآن. وفي وثيقة من صفحتين طلب ضابط محلي من فرع الأمن السياسي في الرقة أن يبلغ شعبة الأمن السياسي في دمشق عن قاض معين اتهمه بإطلاق سراح المتظاهرين بكفالة. ولقد أوصى الفرع المحلي برفع المسألة إلى مكتب الأمن القومي.

اعتقال الأطفال بشكل تعسفي وقتلهم

أشارت صفحتان بشكل خاص إلى اعتقال القاصرين بسبب ميولهم المناوئة للحكومة. حيث وثّقت واحدة من الصفحات توقيف قاصرين بسبب مشاركتهم في المظاهرات؛ بينما سجلت الصفحة الأخرى حادثة تم فيها توقيف قاصرين بسبب قولهم "يا للعار" عند مرورهم من أمام صورة الأسد. وعددت صفحة أخرى أسماء الأفراد الذين قتلوا في اشتباكات حصلت في مظاهرة في دير الزور تضمنت قاصرين. وكانت واحدة من الصفحات عبارة عن برقية تطلب قائمة بأسماء الأطفال المحتجزين لدى المكاتب الأمنية، مما يشير إلى أن الأجهزة الأمنية كانت مدركة لوجود مثل هذه الممارسات.

قمع الأقليات

تضمنت العديد من الوثائق العديد من الاعترافات بانتهاك حق الأكراد بالتعبير عن الرأي وحقوقهم الثقافية، وتضمنت تعليمات بمراقبة عمليات نقل الملكية الكردية ونشاطاتها السياسية بشكل أوسع. وإضافة إلى ذلك، كانت صفحة واحدة عبارة عن تعليمات تمنع العمال الأجانب الذين كانوا يزورون عائلاتهم، والذين كانوا يعملون في مواقع الأمم المتحدة في سوريا من الاستمرار في زيارة مكاتب الأمم المتحدة. وسيتم إلقاء الضوء على العديد من هذه الانتهاكات في الفصل المعنون "قمع الأكراد والأقليات الأخرى".

انتهاك مبدأ التمييز

سجلت الوثائق حوادث قامت فيها الحكومة السورية باستخدام مرافق غير عسكرية لأغراض عسكرية، وهجمات على مرافق غير عسكرية في مناطق مدنية. حيث وثقت صفحتان احتلال المدارس من قبل الجيش السوري في 5 حزيران 2015 في إدلب ومعرّة النعمان. كما بينت الصفحات مكرراً وجود نمط للهجوم على البنى التحتية المدنية. تضمنت خمس صفحات معلومات حول وجود القوات المسلحة ومخابئ الأسلحة أو "عناصر إرهابية" في المدارس وفي جامع ومستشفى ومنزل سكني ومزرعة. وتضمنت هذه الصفحات إما إفادة بأن الموقع قد تم قصفه أو تعليمات بتحديد المناطق ذات العلاقة وقصفها في أسرع وقت ممكن. وفيما لم يتمكن المركز السوري من معرفة فيما إن كانت الأهداف المذكورة أعلاه موجودة بالفعل في هذه المواقع لحظة قصفها، إلا أنها كانت مجاورة لمناطق مدنية، ولم تتضمن أي من الصفحات تعليمات باستخدام الأسلحة التي تتيح الاستهداف الدقيق وتجنب إيقاع خسائر في صفوف المدنيين.

(الصورة: صورة أخذت في نيسان 2015 من قبل أحد أفراد فريق التوثيق التابع للمركز السوري للعدالة والمساءلة تبين مخزوناً من المساعدات الإنسانية المقدمة من الهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر في فرع الأمن السياسي بعد برهة قصيرة من خسارة القوات الحكومية لمواقعها في المنطقة).

استغلال المساعدات الإنسانية

تقترح العديد من الصفحات أن ضباط الأمن يسيطرون على قدرة المساعدات الإنسانية على الوصول إلى العديد من أجزاء البلاد، الأمر الذي أدى إلى تعطيل شحن المساعدات. تضمنت العديد من الصفحات اعترافاً بأن عناصر الأمن كانوا يقومون بتفتيش شحنات المساعدات الإنسانية بشكل مطول على نقاط التفتيش في حماة والحسكة. وأفادت صفحات أخرى أن ضباط الأمن كانوا يتأخرون بشكل منتظم، الأمر الذي أعاق سلاسة الحركة عبر نقاط التفتيش، وادعى ضباط الأمن أنهم تلقوا الأوامر بعدم السماح لأكثر من 50 شاحنة بالمرور في اليوم. وكانت واحدة من الصفحات تتضمن تعليمات لموظفي الأمن بالتوقف عن أخذ الطعام والإمدادات الأخرى من الشحنات، مما يشير إلى أن الأجهزة الأمنية كانت على اطلاع بما يجري، ولكنها لم تتطلب تنفيذ بروتوكولات المساءلة الداخلية بشكل واضح. واعترفت صفحة أخرى بأن موظفي الأمن في مراكز التوزيع في درعا رفضوا في كثير من الأحيان توزيع الإمدادات على النساء المتزوجات، والإصرار على أن يأتي الرجال بدلاً من زوجاتهم لاستلام المساعدات وكانوا يقومون باعتقال الأفراد الذين تتشابه أسماؤهم مع الأسماء الموجودة في قوائم المشتبهين. وبالرغم من أن الصفحة تضمنت تعليمات بالتوقف عن مثل هذه الأفعال، إلا أنه ومرة أخرى، لم تتضمن الصفحات أية إشارة إلى تطبيق هذه التعليمات بالفعل. ويوجد لدى المركز السوري للعدالة والمساءلة أيضا صور ووثائق أخرى تبين سرقة المساعدات الإنسانية أو حجبها عن المدنيين، مما يؤكد ما وصفته التقارير الموجودة في الوثائق.

حزب البعث العربي الاشتراكي
القطر العربي السوري- القيادة القطرية
مكتب الأمن القومي

أمة عربية واحدة
ذات رسالة خالدة

الرقم: ٣٤ / أ ق
التاريخ: ٢٠١١/١٢/ ..

الرفيق اللواء مدير إدارة المخابرات الجوية

تحية عربية:

بتاريخ ٢٠١١/١٢/٥ بلغ الخطف والقتل الطائفي المتبادل في حمص ذروته، وندى مناقشة أسباب الاحتقان ومعالجته مع رجال الدين والوجهاء وجهات متعددة تبين أن أحد الأسباب هي الاستعانة بمدنيين على بعض الحواجز الأمنية للدلالة على الأهداف بشكل مكشوف، وغالباً ما يكون المدنيين المستخدمين من لون واحد، وهي واحد مما يتسبب بتحميل مسؤولية توقيف المطلوبين والقتل على الحواجز لأهالي الحي، وكان هذا أحد الأسباب في الاحتقان الطائفي.

لذا يطلب إليكم التنبيه على كافة حواجزكم اعتباراً من تاريخه بمنع الاستعانة بالمدنيين أثناء قيام عناصر الحواجز الأمنية بتأدية مهامها، واستخدام الأساليب الأمنية السرية التي لا تزرع الأحقاد والاحتقان بين المواطنين.

بدعي الاطلاع وإجراء اللازم
والخلود لرسالتنا

إنظر الملحق رقم 5 للوثيقة الكاملة.

إدانة المستوى القيادي

يتحمل القادة المطلعون على هذه النشاطات مسؤولية ضمان وقف الانتهاكات ولا يبدو أنهم اتخذوا إجراءات ملموسة للقيام بذلك. فكما هي الحال مع التعليمات المتعلقة بالمساعدات الإنسانية تضمنت الوثائق نمطاً أوسع من التعليمات الصادرة عن المستوى القيادي والتي تشير إلى معرفة القيادة بوجود انتهاكات. حيث تضمنت العديد من الصفحات تعليمات للجنود بوقف نشاطات معينة بما فيها سرقة المحروقات لتعبئة مركباتهم الشخصية بالوقود وإطلاق الرصاص على المتظاهرين واحتجاز أقارب المشتبه فيهم كرهائن واستخدام الأسلحة العسكرية خلال المظاهرات. واعترفت صفحة أخرى باستخدام موظفي الأمن للدراجات النارية المصادرة في الدوريات. وبالرغم من أن هذه الصفحات تضمنت تعليمات بوقف الاشتراك في مثل هذه النشاطات لم يجد المركز السوري ما يثبت أن هذه التعليمات قد تم تنفيذها. ولذا فإن هناك حاجة لإيجاد أدلة تثبت فيما إن كانت الانتهاكات الواردة في التعليمات قد استمرت بعد إصدار الأوامر وحجم التأنيب الذي طال المنتهكين.

قمع الأكراد والأقليات الأخرى

حدد المركز السوري للعدالة والمساءلة 25 صفحة يمكن أن تستخدم كأدلة مباشرة لاضطهاد الأكراد، حيث حدد المركز 349 صحفة ذكرت الأكراد أو نشاطات الأكراد، مما يشير إلى اشتباه الحكومة بشكل قوي بالأكراد وتدخلها في حياتهم اليومية، الأمر الذي انعكس في ممارسات القمع السافرة التي تم توثيقها بشكل جيد من قبل مجموعات أخرى.[41] لم يجد المركز السوري عدداً كبيراً من الصفحات التي تذكر المجموعات الإثنية أو الدينية الأخرى في سوريا. وقد يعود هذا إلى: 1) المواقع التي أخذت منها غالبية الوثائق كانت تتضمن أعداداً أكبر من الأكراد مقارنة بالأقليات الأخرى، و2) النشاطات السياسية للأكراد في سوريا كانت أكثر تنظيماً وأقدم من نشاطات المجموعات الأخرى خارج حكم حزب البعث، مما يعني أن الحكومة استثمرت جزءاً كبيراً من اهتماماتها في مراقبة هذه النشاطات والتدخل فيها. وفيما يلي ملخص أنواع الاضطهاد التي تظهر في الوثائق وتفسير لما ظهر في سجلات المركز السوري حول استهداف الحكومة للأقليات الأخرى.

انتهاك حرية التعبير عن الرأي والتجمع

تضمنت بعض الصفحات أوامر مباشرة بفض المظاهرات المشتبه بها أو التي يجري العمل على تنظيمها، بما فيها مظاهرات نُظمت رداً على مقتل فتاة كردية خلال احتفال النيروز (رأس السنة الكردية) في ربيع 2010، ومسيرات اليوم الدولي للعمال في 2010، واحتمال خروج المظاهرات في المناطق الكردية بعد انطلاق الربيع العربي. تضمنت بعض الصفحات أوامر زادت من عدد الموافقات المطلوبة للسماح بتجمع الأكراد، وشرحت كيف تمت معاقبة الأكراد الذين تجمعوا وعزفوا الموسيقى في السيارات في الشوارع، وأمرت بتحريك الدوريات لمنع الأكراد من التجمع أو الالتقاء، وأوصت بتهديد القادة الأكراد لردعهم عن المشاركة في المظاهرات.

انتهاك الحقوق الثقافية

بينت صفحتان أن التعبير عن الثقافة واللغة الكردية يهدد الوحدة السورية، بينما وصفت صفحة واحدة التعبير عن الثقافة الكردية على أنه "خيانة" لسوريا. ورداً على النشاط الكردي السياسي المتزايد وصفت واحدة من الصفحات خطة لتجريم جميع النشاطات الكردية "القومية".

مراقبة الاقتصاد والأملاك الكردية

أشارت الوثائق كذلك إلى التخوّف من وصول الأكراد للأراضي والثروات. فقد أوصت بعض الصفحات بأن تتخذ البلديات المزيد من الاحتياطات عندما يقوم الأكراد بشراء أو بيع الأراضي، بحيث تطلب الحكومة الحصول على تصريح قبل قيام الأكراد ببيع أو شراء الأراضي، وبأن تقوم الفروع الأمنية بمراقبة أنماط الشراء بين الأكراد بشكل وثيق، وأن تتم معاقبتهم على المشاركة في عمليات بيع وشراء العقارات دون تصريح. ولقد شجبت أحد الصفحات قرار الحكومة بالسماح للأكراد بالوصول إلى سوق العمل العام، وأوصت صفحة أخرى بأن تتخذ الحكومة خطوات للتنافس مع المشاريع الكردية وأخذ أرباحها.

إضعاف التركيبة الإثنية في المناطق الكردية

تضمنت واحدة من الصفحات أوامر بالضغط على العشائر العربية لتنتقل للعيش في الحسكة، وذلك على ما يبدو في محاولة للحد من الأغلبية الكردية في تلك المنطقة. وتوصي صفحة أخرى بشكل خاص باتخاذ إجراءات لمنع أن يشكل الأكراد أغلبية إثنية في أي من المناطق لمنع سيطرتهم على النشاطات السياسية.

نهج "الترهيب والترغيب"

كان من ضمن الأنماط المثيرة للاهتمام في الوثائق نهج الجزرة والعصا المستخدم مع القادة الأكراد. حيث تضمنت الوثائق أوامر محددة لزعزعة مكانة القادة الأكراد واتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع الأكراد على تعريف أنفسهم كسوريين بشكل أكبر. وأشارت إحدى الصفحات إلى استخدام أسلوب "الترهيب والترغيب" من أجل إغراء وتهديد القادة الأكراد ودفعهم للاصطفاف إلى جانب الحكومة. ولكن بدلا من اتخاذ خطوات جدية للتشجيع على الاندماج تضمنت نفس الصفحات أوامر باستخدام أساليب تعسفية بما فيها المراقبة والتجريم والتهديد من قبل قوات الأمن والعشائر العربية، و"إحكام القبضة" على القرى الكردية واستخدام ما وصفته إحدى الصفحات "بالأسلوب التركي في التعامل مع الحالة الكردية." تقترح هذه الصياغة أن الحكومة فضلت استخدام العقاب بدلاً من الثواب، وطرحت المزيد من الأفكار لاستخدام هذا الأسلوب في تهدئة الأكراد.

الملف الذي يحمل اسم "النشاط المسيحي" يشير في الأغلب إلى سجلات الأمن الحكومية التي تُفصّل عمليات مراقبة المسيحيين.

المجموعات الإثنية والدينية الأخرى

وكما ذكرنا سابقاً، لم يجد المركز السوري أي وثائق تشير إلى اضطهاد المسيحيين والدروز والتركمان أو أي أقليات أخرى في سوريا ضمن العينة، ولكن لا يجب أن نفسر هذا على عدم تعرض هذه المجموعات للاستهداف بشكل خاص. ففي الواقع، تضمنت الصفحات الموجودة في العينة معلومات عن مراقبة المسيحيين في سوريا. إضافة إلى ذلك، التقط أحد أفراد فريق التوثيق التابع للمركز السوري صوراً للغرف التي كانت تُخزن فيها الوثائق وظهر على أحد الملفات (الظاهر في الصورة أعلاه) اسم "النشاط المسيحي" والتي تشير في الأغلب إلى سجلات الأمن الحكومية التي تُفصّل عمليات مراقبة المسيحيين. ولذلك فالأغلب أن مجموعة الوثائق الأكبر المتوفرة لدى المركز السوري تتضمن المزيد من المعلومات حول المراقبة والرصد وأدلة محتملة على الاضطهاد.

التوقعات والمؤامرات

تم تصنيف 93 صفحة على أنها "تقارير عن توقعات" أي أنها تضمنت تنبؤات حول المستقبل، وكانت تتعلق بتهديدات أمنية محددة (مثل هجمات مرتقبة) إضافة إلى تحليل أوسع لديناميكيات النزاع (مثل استراتيجية مجموعات عسكرية محددة). وكانت العديد من هذه الصفحات عبارة عن وصف تقليدي للتهديدات الأمنية المحتملة، وتضمنت في العديد من الأحيان توصيات حول الطريقة التي يمكن فيها للأجهزة ذات العلاقة أن تستجيب للتهديدات عن طريق التفتيش عن المشتبه فيهم أو زيادة التدابير الأمنية في مواقع الأهداف المحتملة. وفي معظم الحالات، لم يتمكن المركز السوري للعدالة والمساءلة من إيجاد أي معلومات أو مقاطع فيديو أو توثيقات أخرى تبين أن الهجمات المتوقعة حصلت بالفعل. ولكن هناك بضعة استثناءات، سلطنا الضوء على واحدة منها أدناه.

41 إنكار الوجود: قمع الحقوق السياسية والثقافية للأكراد في سوريا، هيومن رايتس ووتش (29/11/2009)، https://www.hrw.org/ar/report/2009/11/26/256004 ، (تمت زيارة الموقع آخر مرة في 9/1/2019)

إضافة لذلك تضمنت 11 صفحة من عينة المركز السوري كلمة "مؤامرة". وفيما لم تشر هذه الصفحات إلى هجمات مرتقبة محددة، إلا أنها ركزت بدلا من ذلك على مؤامرة دولية متوقعة لتقويض الحكومة السورية.

المؤامرات والتوقعات غير المعقولة

توقعت بعض الصفحات الموجودة في هذه الفئة مخططات مفصلة كشفت عن مستوى عال من الارتياب وجنون العظمة لدى أجهزة المخابرات أو الرغبة في نشر الارتياب ضمن صفوفها. والمثال الأوضح على هذه الظاهرة هو برقية حذرت من أن الجماعات الإرهابية تخطط لنقل سمك ولحوم فاسدة إلى سوريا عبر الحدود التركية الجنوبية لتوزيعها على عدد من المناطق. ولم تتضمن البرقية أي تعليمات محددة حول كيفية مواجهة هذا الخطر.

"المؤامرة الدولية ضد سوريا"

ركزت الوثائق التي تتضمن كلمة مؤامرة بشكل أساسي على تعريف الجمهور والعاملين في أجهزة الأمن بالمؤامرة الدولية الواسعة لتقويض الحكومة السورية. فعلى سبيل المثال طلبت صفحتان أن تنظم الفروع اجتماعات مع قادة المجتمع المحلي لشرح المؤامرة ضد سوريا. كما طُلب من الفروع أن تقدم تقارير حول نجاح هذه الاجتماعات وردود فعل المشاركين. ومن الواضح أن جهود التواصل هذه استُخدمت لنشر رواية الحكومة عن النزاع، ومن الممكن أن لقاءات التواصل هذه استخدمت كذلك لتحديد الأفراد المحايدين إزاء هذه الرواية بالرغم من أن الوثائق لم تتضمن أدلة مباشرة على ذلك.

وركزت صفحات أخرى على نشر رواية معينة بين الفروع الأمنية نفسها، مثل تلك التي نُشرت من خلال مقال بعنوان: ' الخطوات التالية: خطة القضاء على السيادة السورية'. وطلبت الصفحة أن يتم تفسير محتويات المقال للضباط. كما حثت صفحتان أُخريان المتلقين على تثقيف الجنود وتعريفهم بالمؤامرة، وخاصة المؤامرة المحاكة ضد القوات السورية المسلحة. وإضافة إلى نشر رواية سياسية معينة بين الفروع الأمنية، طلبت واحدة من الصفحات أن يقوم رؤساء مكاتب الأمن السياسي بالرد على سلسلة من الأسئلة حول فهم أفرادهم لطبيعة المؤامرة ضد سوريا. وتضمنت هذه الأسئلة ماهية المؤامرة وأهدافها والجهات الداعمة لها والأدوات المالية والاتصالات والتكنولوجيا المستخدمة لتنفيذها. ولم توضح الصفحة كيف ستستخدم الردود أو الغرض من طرح هذه الأسئلة. (انظر الملحق رقم 10 للاطلاع على الوثيقة كاملة).

ولم تشر صفحتان إلى المؤامرة الدولية ضد سوريا بشكل عام، ولكنهما أشارتا إلى حالات اتُهم فيها أفراد ومحطات إعلامية بنشر المؤامرات ضد الحكومة. حيث تضمنت واحدة من الصفحات أوامر محددة للفروع الأمنية بتوقيف أولئك الذين يروجون المؤامرات ضد الدولة السورية، بينما تضمنت ورقة أخرى قائمة بالوسائل الإعلامية الهامة دون أية معلومات محددة حول الإجراءات التي يجب أن يتم اتخاذها.

التوقعات ببث الخوف وعدم الثقة

تنبأت بعض الصفحات بأن مقاتلي المعارضة أو الحكومات الأجنبية ستنفذ هجمات وتورط الحكومة السورية فيها. وفيما قد تكون بعض هذه الوثائق قد عبرت عن مخاوف فعلية في الجهاز الأمني، إلا أنه يبدو أن تعميم مثل هذه المؤامرات كان يخدم أغراضاً أخرى. فأحد الاحتمالات هي أن الأجهزة كانت تستخدم مثل هذه المعلومات لتشجيع الولاء بين العاملين في أجهزة المخابرات عن طريق نشر الخوف من تضافر جهود الجهات المعادية للحكومة وتعزيز الاعتقاد بأن الاتهامات ضد الحكومة هي اتهامات باطلة. وهذا يبدو محتملا بشكل خاص في الحالات التي تضمنت فيها الصفحات بضعة تفاصيل فقط حول الهجمات أو المعلومات الأمنية ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على جميع الفروع بدلاً من فرع معين كأجراء احترازي.

وفي مثال آخر، كانت هناك صفحتان تدعيان أن الإرهابيين كانوا يتنكرون عمداً كقوات حكومية ويقومون بتنفيذ هجمات مريعة وألقاء اللوم بعدها على الحكومة. فعلى سبيل المثال بينت صفحة أن المجموعات المسلحة كانت تخطط للهجوم على النساء وسرقة المنازل في داعل. ولقد حددت الصفحة أن الجناة سيصورون هذه الانتهاكات ويرسلون المقاطع إلى القنوات الفضائية. وفي كلا هاتين الحالتين، لا يبدو أن هذه الهجمات قد حصلت بالفعل. ومرة أخرى، من الممكن أن هذه التقارير كانت تحاول نشر الخوف حول تخفي المسلحين لإثارة عدم الثقة بالروايات المعادية للحكومة.

التوقعات المتعلقة بحماية الحكومة

الاحتمالية الأخرى هي أن الحكومة كانت تنوي التغطية على تورطها عن طريق إيجاد هذه التوثيقات أو السجلات الخطية. فعلى سبيل المثال، توقعت صفحتان مخططان موسعان يهدفان إلى توريط الحكومة السورية في استخدام الأسلحة الكيماوية. الورقة الأولى هي عبارة عن برقية صادرة عن إدارة المخابرات العامة في 2013، تفيد بأن جنوداً أميركيين كانوا يخططون لقيادة شاحنة محملة بالفوسفور من ميناء العقبة عبر الأردن إلى سوريا، حيث يقوم جنود أميركيون باعتراض طريق الشاحنة. وتفيد الصفحة بأن هؤلاء الجنود سيدعون أن هذه شحنة تابعة للحكومة السورية ويعرضون مقاطع فيديو عن الحادثة في وسائل الإعلام. وفي صفحة أخرى، وهي عبارة عن رسالة من رئيس مكتب الأمن القومي لمدير إدارة المخابرات الجوية، صدرت في شباط 2012، ادعاء بأن إرهابيين من ليبيا قاموا بسرقة أسلحة كيماوية من المخازن الليبية، وأنهم يخططون لإدخالها إلى سوريا عبر تركيا. وتوضح الرسالة أن الإرهابيين سيستخدمون بالتعاون مع "قنوات معادية" في محاولة لتصعيد وتدويل الأزمة في سوريا، خاصة بعد المحاولات الفاشلة للتصدي للأزمة في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. (انظر الملحق رقم 11 للاطلاع على الوثيقة كاملة). وكما هي الحال مع تقارير التوقعات الأخرى تضمنت الصفحة القليل فقط من المعلومات الأمنية ذات العلاقة مثل خلفية الجماعات الإرهابية المزعومة أو توصيات حول الرد الأمني المطلوب. وفيما يبقى من الصعب أن نؤكد القصد الحقيقي من وراء إعداد وتعميم مثل هذه التقارير دون توفير معلومات وافية، إلا أن خطاب الحكومة السورية بعد الهجوم بالسلاح الكيماوي يقترح أن هذه التقارير يمكن أن تكون درعاً إضافيا للحماية من الإدانة – والمزيد من الأدلة والوثائق التي تهدف لحماية الحكومة من المساءلة وتوجيه أصابع الاتهام إلى المجموعات المشاركة في الثورة لأغراض الاستهلاك المحلي أو للجهات الخارجية التي قد تراجع الوثائق في المستقبل.

وكما هي حال الادعاءات المتعلقة بالأسلحة الكيماوية، تنبأت بعض الصفحات بمخطط من قبل المعارضة لتوريط القوات الحكومية في جرائمها. فعلى سبيل المثال تفيد رسالة صادرة عن الفرع 261 أن المتظاهرين كانوا ينوون خلال مظاهرات يخططون لها في حلب ودمشق توزيع حبوب على المشاركين تؤدي إلى موتهم خلال 10 دقائق من تناولها. ووضحت الوثيقة أن ذلك سيتيح اتهام القوات الحكومية بقتلهم في حال موتهم خلال احتجازهم لديها.

الربط ما بين التوقعات ومقاطع الفيديو

واجهنا صعوبة في تحليل إحدى الوثائق، ففي نقاش تقليدي حول التهديدات الأمنية القائمة في دير الزور، ادعى التقرير أن الجامع المحلي كان يُستخدم كمقر عسكري من قبل المجموعات المسلحة بغرض اجتذاب الهجمات الحكومية. وتتضمن قاعدة بيانات المركز السوري عدداً من مقاطع الفيديو تم تصويرها في اليوم التالي تبين منارة الجامع المدمرة، ويقول الأشخاص الذين تُسمع أصواتهم في مقطع الفيديو أن الحكومة هي المسؤولة عن قصف الجامع. ولم نستطع أن نفهم من مقطع الفيديو إن كان الجامع بالفعل يستخدم لأغراض عسكرية أو لأغراض الجماعات المسلحة التي كانت تعمل في المنطقة. ولذلك يصبح من الصعب أن نحدد فيما إن كان لتقييم الحكومة أي أساس من الصحة أو أنها مجرد سجل خطي لتوفير تغطية لهجوم كان قد تم التخطيط له مسبقاً على موقع ديني. ويجب على المحققين العمل على بناء صورة أشمل للحادثة، ولا يمكنهم الاعتماد فقط على الوثيقة كدليل كاف على وقوع جريمة حرب.

النقص في المعلومات

في سرده للنتائج، نلاحظ أن التقرير تضمن حالات لم يتمكن فيها محللو المركز السوري للعدالة والمساءلة من الربط ما بين الوثائق والمعلومات الأخرى المتوفرة في قاعدة البيانات التي قدمت أدلة مساندة ومتضاربة وغير قاطعة حول انتهاك معين. وعندما لا تتوفر مثل هذه الأدلة يوضح التقرير أن نوع المعلومات التي يبحث عنها المحققون يتطلب المزيد من البحث لبناء قضية باستخدام الوثائق كأدلة. يلخص هذا الفصل تقييم أنواع النقص أو الثغرات ويوضح كيف يمكن لمقاطع الفيديو والمقابلات مع الضحايا والضباط السابقين أن تساند الأدلة الموجودة في الوثائق.

أنواع النقص

بعد مراجعة 5,003 صفحة في العينة حدد المركز السوري للعدالة والمساءلة فجوات مهمة. فمثلا كان من الصعب تحديد سلسلة القيادة من الوثائق وحدها، ولكن قد ينتج تحليل أوسع المزيد من المعلومات في هذا الصدد. وبالمثل لا يمكن أن توفر العينة غير التمثيلية نتائج موثوقة حول أنواع الأوامر والنشاطات الأخرى التي تتحمل الأجهزة مسؤوليتها بالرغم أننا نستطيع استخلاص ملاحظات ونظريات مهمة.

لاحظ المركز السوري كذلك وجود فجوات في المعلومات المتعلقة بقوائم أسماء المعتقلين. حيث تضمنت العينة التي استخدمها المركز السوري العديد من قوائم الأسماء ولكنها افتقرت إلى معلومات حول فيما إن كان قد تم إطلاق سراح هؤلاء الأشخاص ومدة اعتقالهم والطريقة التي تمت معاملتهم فيها والتهم التي وُجهت إليهم. وبالمثل، لم تتضمن الوثائق أية معلومات حول تنفيذ الأوامر. وبالرغم من أن العينة تضمنت العديد من التعليمات الصادرة عن القيادة، إلا أنها لم تتضمن أية معلومات عما إن كانت هذه التعليمات قد نفذت أم لا أو الطريقة التي تم فيها تنفيذها. تكررت عبارة "إجراء اللازم" بشكل خاص، ولكنها لم تحمل أي معنى ملموس في الوثائق. كذلك لم تتضمن الأوامر الموجهة للمرؤوسين بوقف النشاطات غير القانونية أي تفسير لخطوات التنفيذ أو المساءلة أو أي معلومات حول إما كانت الأوامر قد نُفذت أم لا.

البيانات المساندة: المقابلات

يمكن أن تبين المقابلات السياق المهم وتقوم بدور الأدلة المساندة والداعمة عندما تكون الوثائق غامضة أو غير قاطعة. فعلى سبيل المثال يمكن المساعدة في تفسير غياب السياق في الوثائق التي تتضمن أمراً "بإجراء اللازم" من خلال المقابلات مع الأفراد المتورطين من قوات الأمن السوري للتعرف على إما كان هناك اصطلاح عام على معنى عبارة "إجراء اللازم" في ثقافة القوات الأمنية أو إن رافقت هذه الأوامر أوامر شفوية تتضمن المزيد من التعليمات. وإضافة لذلك يمكن للمقابلات مع أفراد قوات الأمن أو الشهود من المدنيين أن توضح سياق نتائج الأوامر، الأمر الذي سيتيح للمحققين بناء نمط يثبت الطريقة التي تم فيها تنفيذ الأوامر على أرض الواقع. وكما أشرنا أعلاه، تبين مقابلة واحدة على الأقل مع ضابط في سابق في المخابرات السورية أن جملة "إجراء اللازم" كانت عملياً تصريحاً باستخدام القوة المميتة عند الضرورة. ويمكن أن تؤيد مقابلات مع شهود آخرين هذه الإفادة.

كما يمكن أن يتم ربط المقابلات مع المعتقلين السابقين أو أقارب المعتقلين أو الأشخاص المختفين بالوثائق التي تتضمن قوائم أسماء المعتقلين والمطلوبين لتوفير نظرة فريدة من نوعها على الطريقة التي يتم فيها تنفيذ أوامر الاعتقال، وأنماط معاملة المعتقلين ونقلهم، ومصير الأشخاص الواردة أسماؤهم في القوائم وتوضيح إن كان قد أطلق سراحهم أو تصفيتهم خلال الاعتقال. وبالمثل، يمكن أن تتم مساندة المعلومات المتوفرة حول الأشخاص الذين تمت مراقبتهم بمقابلات مع أشخاص كانوا تحت المراقبة لفهم مدى إدراكهم بأنهم كانوا مراقبون والطريقة التي تعامل فيها المجتمع مع هذه الحالة والتكتيكات التي استخدمها للمقاومة. يمتلك المركز السوري للعدالة والمساءلة حالياً مخزوناً من المقابلات، بما فيها مقابلات مع معتقلين سابقين في معتقلات فروع الأمن. وبالرغم أننا لا نتوقع أن نجد الكثير من الحالات، قد يتيح تحليل المقابلات ربط الأشخاص الذين تمت مقابلتهم مع الأسماء الموجودة في القوائم لبناء الأدلة اللازمة للتحقيق الجنائي وإنصافهم من خلال آليات العدالة الانتقالية. وفي الوضع الأمثل توفر الحكومة قائمة بأسماء المعتقلين وتوضح مصيرهم لهيئة رقابة مستقلة أو المبعوث الخاص للأمم المتحدة كجزء من عملية السلام، ولكن الحكومة لم تبدِ استعداداً حتى الآن لتقديم معلومات دقيقة من هذا النوع. ولذا ومن دون مقابلات أو تقارير من الضحايا سيحتاج المحققون للبحث عن الأشخاص الواردة أسماؤهم في القوائم، وإن تم العثور عليهم أو على أسرهم، فيجب إقناعهم بتقديم شهاداتهم. ومع صعوبة الدخول إلى سوريا وأعداد النازحين الكبيرة الذين غادروا ديارهم بسبب الأزمة سيواجه المحققون، بما فيهم فريق التوثيق التابع للمركز السوري للعدالة والمساءلة، تحدياً صعباً للغاية.

البيانات المساندة: مقاطع الفيديو

يعد الاطلاع على مقاطع الفيديو، بما فيها تلك المنشورة على اليوتيوب وتلك التي جمعها الناشطون السوريون ومجموعات التوثيق الأخرى أسهل من الاطلاع على المقابلات ويمكن أن يوفر السياق المهم للوثائق التي تفتقر من دون ذلك للمعلومات الكافية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن توفر مقاطع الفيديو الأدلة المرئية على طريقة تنفيذ التعليمات وخاصة في حالة قمع المظاهرات والهجمات العشوائية ضد المدنيين والعمليات ضد المعارضة والقوات المتطرفة. وهناك احتمال كبير لربط مقاطع الفيديو التي تصور الحوادث بوثائق الحكومة التي تتضمن تعليمات للتعامل مع هذه الحوادث، الأمر الذي سيساعد في بناء قضية قوية تثبت وقوع هذه الحوادث. وبشكل أعم، يمكن لمقاطع الفيديو أن توضح الخلفية الهامة للمعلومات السياقية للوثائق. وحتى لو كان من المستحيل ربط حادثة مصورة بالفيديو بالوثائق الموجودة في عينة المركز السوري، يمكن لمقاطع الفيديو التي تبين أنماط نشاطات أجهزة الأمن أن تسّهل فهم سلوك هذه الأجهزة. ولكن ليس لمقاطع الفيديو فائدة كبيرة في الحالات التي وقعت فيها الانتهاكات "وراء أبواب مغلقة" خلال مداهمات أو في المعتقلات. فلا تتوفر الكثير من المقاطع في هذه السيناريوهات لذا يجب على المحققين أن يعتمدوا بشكل أكبر على المقابلات.

الخلاصة والتوصيات

تعد أجهزة الأمن السورية مؤسسة معقدة تتداخل فيها المسؤوليات بشكل كبير وتختلف فيه الهياكل الهرمية عما هو وارد في القانون. وبحسب تصميمها تفتقر هذه الأجهزة للشفافية، ونادراً ما يتحدث مسؤولو الصف الأول، وقد لا يتحدثون أبداً، عن دورهم في العمليات علناً. نتيجة لذلك، تعد دراسة الوثائق المأخوذة من مرافق أجهزة الأمن أحد الطرق الوحيدة التي يمكن فيها للفاعلين والباحثين في مجال العدالة أن يفهموا طريقة عمل هذه الأجهزة على أرض الواقع والأدوار التي لعبتها قبل الأزمة وخلالها. ومن خلال تحليل كامل، يمكن للوثائق أن تساعد جهود المساءلة الحالية والمستقبلية، كما يمكنها أن تساعد في الإصلاح المؤسسي وبرامج الأشخاص المفقودين وجهود تخليد ذكرى الضحايا ولجان التعويضات والأهم إنشاء سجل تاريخي للنزاع يسهم في حق السوريين في معرفة حقيقة حكومتهم وممارساتها.

وبالرغم من أن بضعة وثائق فقط (ضمن هذه العينة) أشارت إلى موت أو تعذيب السجناء في المعتقلات، إلا أن مجموعات حقوق الإنسان وثقت هذه الممارسات بشكل واف، ولكن عملها لم يتضمن أسماء مئات المعتقلين والمطلوبين، الذين في حال كانوا لا زالوا على قيد الحياة، سيتمكنون من التحدث عن المعاملة التي تعرضوا لها. سجلت مجموعات حقوق الإنسان عدداً كبيراً من مراكز الاعتقال، ولكن عدداً كبيراً منها أيضاً لا زال غير معروف. وما تقوم به الوثائق هو أنها تظهر بشكل مباشر أمراً يعرفه معظم السوريون منذ زمن: وهو أن أجهزة الأمن مهووسة بكبت أي انتقاد موجه للرئيس وحكومته، وأنهم تكبدوا الكثير من المتاعب لمراقبة كل جانب من جوانب حياة المدنيين من خلال التنصت على الهواتف وشبكة واسعة من المخبرين. وتنظر الأجهزة إلى أولئك الذين ينتقدون الرئيس والحكومة سواء كانوا متظاهرين سلميين أو مراسلين إعلاميين أو سياسيين معارضين أو قادة أكراد وجنوداً منشقين أو ثوار مسلحين بنفس العدسة، ولذا فإنهم معرضون للاعتقال والعقاب على "تحريضهم" الآخرين. لا تشير الوثائق كذلك لأية قواعد واضحة للاشتباك وتفتقر بشكل ملحوظ للإرشادات حول كيفية تنفيذ الأوامر، باستثناء الحالات التي اعتبر فيها أن الأفراد أو الفروع تبدي تساهلاً كبيراً. تسمح عدة أوامر في العينة بانتهاك مبادئ التمييز والتناسب، أو تعترف بشكل مباشر بالانتهاك المحتمل للقانون الدولي. وبالرغم من أن الوثائق تضمنت في بعض الأحيان أوامر للجنود لوقف السلوكيات التعسفية ولكن ليس فيها ما يشير إلى الطريقة التي تم فيها تنفيذ هذه الأوامر أو محاسبة منتهكي القوانين.

يبين التحليل التجريبي الذي أجراه المركز السوري للعدالة والمساءلة أن الممارسات لم تكن محصورة ببعض الأفراد، ولا أن رأس السلسلة القيادية فقط هو الذي وافق عليها، ولكن هذه الانتهاكات كانت منتظمة وتم ارتكابها على جميع المستويات. نتيجة لذلك لن يكون عزل بعض من الأفراد الرئيسيين من مناصبهم كافياً لإصلاح قطاع الأمن بشكل حقيقي. يعد إصلاح قطاع الأمن عملية واسعة ومعقدة، ولذا لن يعدد هذا التقرير توصيات للإصلاح المؤسسي، ولكنه سيقدم بدلاً من ذلك عدداً من التوصيات للحكومات والمبعوث الخاص للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني بهدف المضي قدماً في وضع خطة مفصّلة لإجراء إصلاح شامل لقطاع الأمن في سوريا بعد انتهاء النزاع:

- يجب على المنظمات التي تعمل على حفظ الوثائق من أجهزة الأمن أن تستمر في تحليلها وربطها بأنواع الأدلة الأخرى، وعليها أن تطلع الجهات الفاعلة في مجال العدالة على النتائج التي توصلت إليها وعلى الوثائق الأصلية. ويجب على ملخصات التقارير التي تتناول هذه الوثائق أن توفر معلومات دقيقة للإعلام والجمهور.

- يجب على المحققين أن يستغلوا هذه الوثائق كجزء من تحقيقاتهم المفصّلة حول حوادث محددة.

- يجب على المبعوث الخاص أن يركز على الإصلاح الشامل في المفاوضات باعتباره موضوعا ذا أهمية، ويجب على أي اتفاقية سلام أن تتضمن هيئة من الخبراء الدوليين والسوريين للمساعدة في صياغة قوانين جديدة وإعادة هيكلة أجهزة الأمن.

- باستخدام الوثائق والدروس المستفادة من الصراع الماضي، يجب على لجنة الخبراء أن تعمل جنباً إلى جنب مع صناع السياسات من أجل تصميم وتنفيذ سلسلة من الإصلاحات الرئيسية التي سترسخ من بين أشياء أخرى السيطرة المدنية على مؤسسات الأمن وإلغاء قطاع الأمن من جوانب حياة المدنيين اليومية، ويجب أن تعطى الأهمية الأكبر لزيادة المساءلة والشفافية في المؤسسات.

- لا يجب أن ينحصر الإصلاح بالمستويات العليا، ولكن يجب أن يعتمد برنامج الغربلة والتطهير على توثيق حقوق الإنسان لعزل الأشخاص الذين ارتكبوا أو وافقوا على ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان أو انتهاك القانون الدولي الإنساني.

- يجب أن تدرج الحكومات الإصلاح الحقيقي لقطاع الأمن كشرط مسبق لتطبيع العلاقات مع الحكومة السورية وتخصيص الأموال اللازمة لأية جهود إصلاح.

- يجب على الحكومة السورية أن تنشر قوائم أسماء المعتقلين طوال فترة الأزمة، وتوضيح إن كان قد تم إطلاق سراحهم أم لا، وكذلك التهم الموجهة إليهم. وبالنسبة للأشخاص الذين تم إطلاق سراحهم يجب أن يتم إجراء تحقيق للتأكد من مواقع وجود هؤلاء الأشخاص.

ملاحق

ملحق I: ممارسات الرصد والمراقبة الحكومية	21
ملحق II: قوائم المطلوبين والمعتقلين	22
ملحق III: قواعد الاشتباك	23
ملحق IV: قواعد الاشتباك II	24
ملحق V: الاعترافات باقتراف الجرائم	25
ملحق VI: قمع الأكراد	26
ملحق VII: قمع الأكراد (يتبع)	27
ملحق VIII: قمع الأكراد (يتبع)	28
ملحق IX: قمع الأكراد (يتبع)	29
ملحق X: التوقعات والمؤامرات	30
ملحق XI: التوقعات والمؤامرات (يتبع)	31

ملحق I: ممارسات الرصد والمراقبة الحكومية

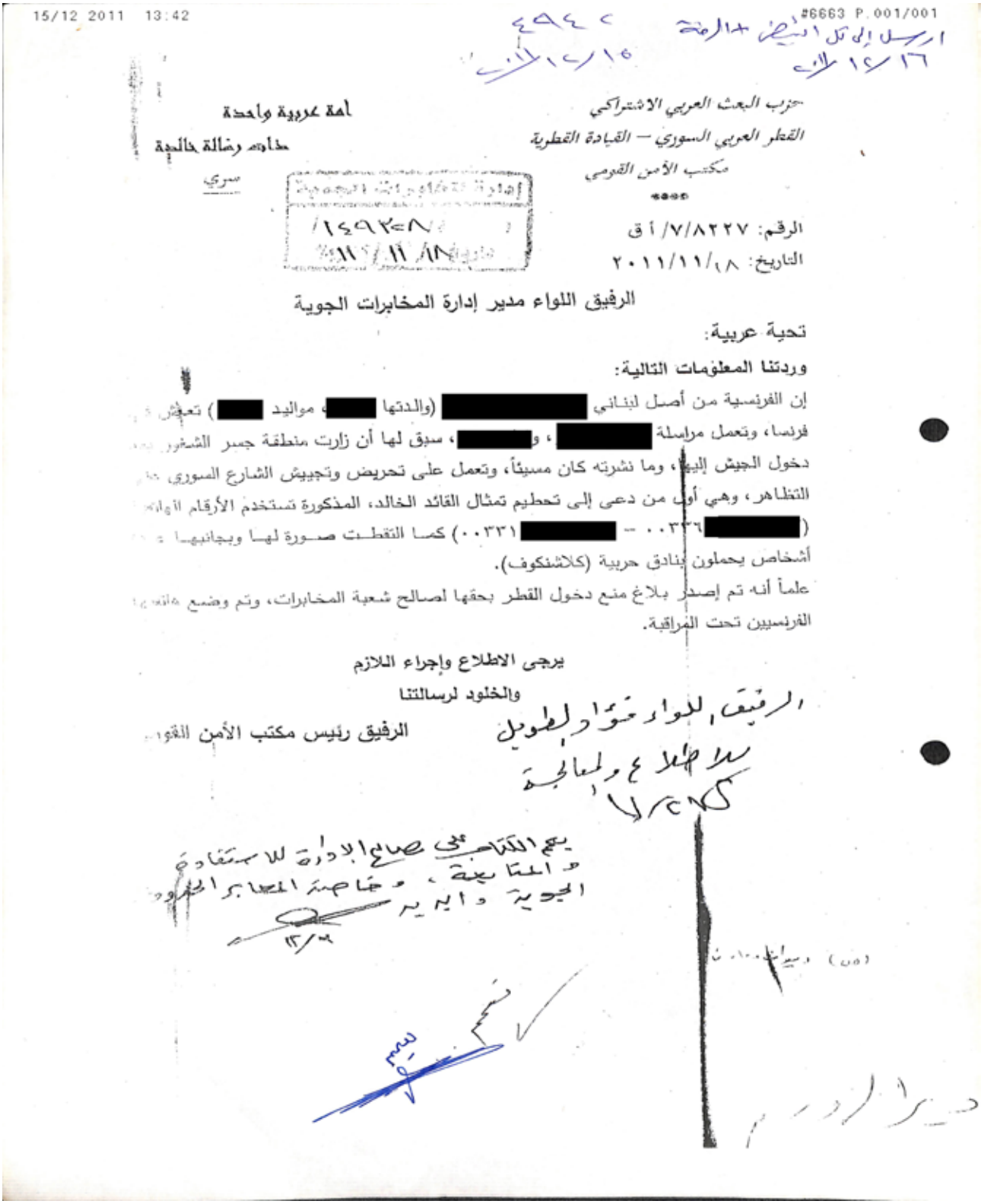

15/12 2011 13:42 #6663 P.001/001

حزب البعث العربي الاشتراكي
القطر العربي السوري — القيادة القطرية
مكتب الأمن القومي

الرقم: ٧/٨٢٢٧/ أ ق
التاريخ: ٢٠١١/١١/١٨

أمة عربية واحدة
خادم رسالة خالدة

سري

الرفيق اللواء مدير إدارة المخابرات الجوية

تحية عربية:

وردتنا المعلومات التالية:

إن الفرنسية من أصل لبناني [redacted] (والدتها [redacted] مواليد [redacted]) تعيش في فرنسا، وتعمل مراسلة [redacted]، و[redacted]، سبق لها أن زارت منطقة جسر الشغور بعد دخول الجيش إليها، وما نشرته كان مسيئاً، وتعمل على تحريض وتجييش الشارع السوري عبر التظاهر، وهي أول من دعى إلى تحطيم تمثال القائد الخالد، المذكورة تستخدم الأرقام الآتية ([redacted] ٠٠٣٣٦ – [redacted] ٠٠٣٣١) كما التقطت صورة لها وبجانبها أشخاص يحملون بنادق حربية (كلاشنكوف).

علماً أنه تم إصدر بلاغ منع دخول القطر بحقها لصالح شعبة المخابرات، وتم وضع هاتفها الفرنسيين تحت المراقبة.

يرجى الاطلاع وإجراء اللازم
والخلود لرسالتنا

الرفيق رئيس مكتب الأمن القومي

ملحق II: قوائم المطلوبين والمعتقلين

الجمهورية العربية السورية

وزارة الداخليـــــة

شعبة الأمن السياســـــــي

فرع الأمن السياسي بإدلـــب

الرقم : ٢٦٤٦/ب و

التاريخ : ٢٠١٤/٥/١٧

إلـــى شعبة الأمـــن السياســـي

ـــ فـــرع التحقيق

ـــ اشارة لبرقيتكم رقم ١٩٨٩٥/هـــ ق تاريخ ٢٠١٤/٥/١٧ المتضمنة موافاتكم فوراً وبرقياً بأسماء الموقـــوفين لـــدينا مـــن النساء والاطفال والأحداث دون سن (١٨)

ـــ فيما يلي المطلوب وفق النموذج :

الاسم مفصلاً	مكان وتاريخ الولادة	تاريخ التوقيف	سبب التوقيف	ملاحظات
[redacted] والدته [redacted]	١٩٩٨ [redacted]	[redacted]/٢٠١٤	انتمائه لمجموعة إرهابية مسلحة وتلقيه تدريبات على السلاح واطلاق النار علـى حـواجز الجيش واقامة الحواجز المسلحة ومراقبة الأشخاص المؤيـدين بمدينة [redacted]	تم تسليم المذكور إلى فرع الأمن السياسي بطرطوس بتاريخ [redacted]/٢٠١٤ لسوقه لفرع التحقيق بدمشق
[redacted] والدته [redacted]	١٩٩٩ [redacted]	[redacted]/٢٠١٤	تصوير المظاهرات والحـواجز العسكرية [redacted] وانتـسابه لمجموعـة إرهابيـة مـسلحة واطلاق النار على الحـواجز الأمنية وتكليفه من قبل قائـد مجموعته بتصوير حادثة تفجير بتـاريخ [redacted] [redacted]/٢٠١٣	تم تسليم المذكور إلى فرع الأمن السياسي بطرطوس بتاريخ [redacted]/٢٠١٤ لسوقه لفرع التحقيق بدمشق
[redacted] والدته [redacted]	١٩٩٧ قرية [redacted] [redacted]	[redacted]/٢٠١٣	انتسابه إلى ما يسمى [redacted] واستلامه [redacted] بـارودة روسـية وتـشكيل حواجز مـسلحة واشـتراكه بالاعتـداء علـى [redacted] التي يقطنها عناصـر	تم تسليم المذكور إلى فرع الأمن السياسي بطرطوس بتاريخ [redacted]/٢٠١٤ لسوقه لفرع التحقيق بدمشق

ملحق III: قواعد الاشتباك

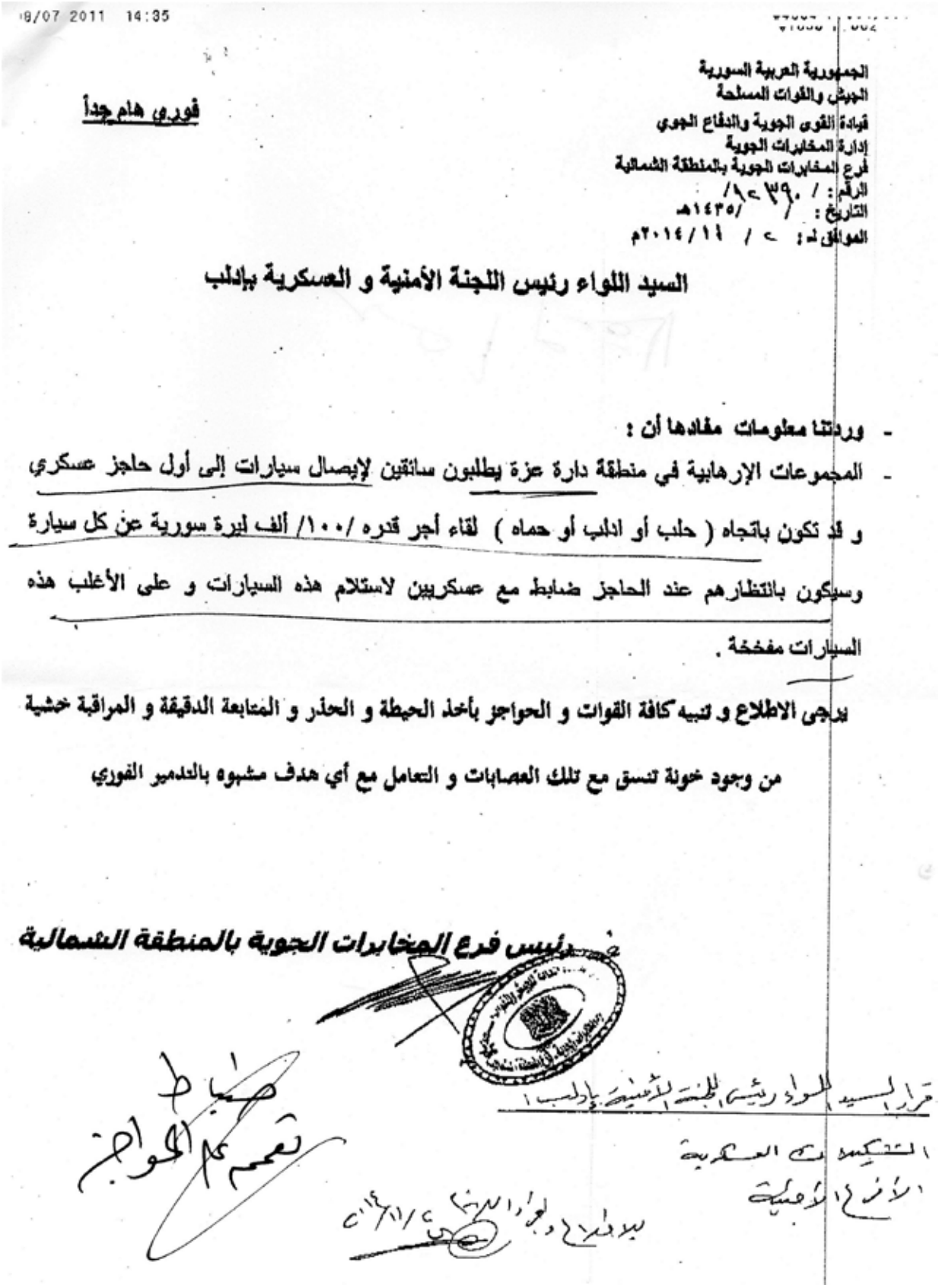

9/07 2011 14:35

الجمهورية العربية السورية
الجيش والقوات المسلحة
قيادة القوى الجوية والدفاع الجوي
إدارة المخابرات الجوية
فرع المخابرات الجوية بالمنطقة الشمالية
الرقم : / ١٠٣٩٠ /
التاريخ : / /١٤٣٥هـ
الموافق لـ : ٢ / ١١ /٢٠١٤م

فوري هام جداً

السيد اللواء رئيس اللجنة الأمنية و العسكرية بإدلب

- وردتنا معلومات مفادها أن :
- المجموعات الإرهابية في منطقة دارة عزة يطلبون سائقين لإيصال سيارات إلى أول حاجز عسكري و قد تكون باتجاه (حلب أو ادلب أو حماه) لقاء أجر قدره /١٠٠/ ألف ليرة سورية عن كل سيارة وسيكون بانتظارهم عند الحاجز ضابط مع عسكريين لاستلام هذه السيارات و على الأغلب هذه السيارات مفخخة .

يرجى الاطلاع و تنبيه كافة القوات و الحواجز بأخذ الحيطة و الحذر و المتابعة الدقيقة و المراقبة خشية من وجود خونة تنسق مع تلك العصابات و التعامل مع أي هدف مشبوه بالتدمير الفوري

رئيس فرع المخابرات الجوية بالمنطقة الشمالية

ملحق IV: قواعد الاشتباك II

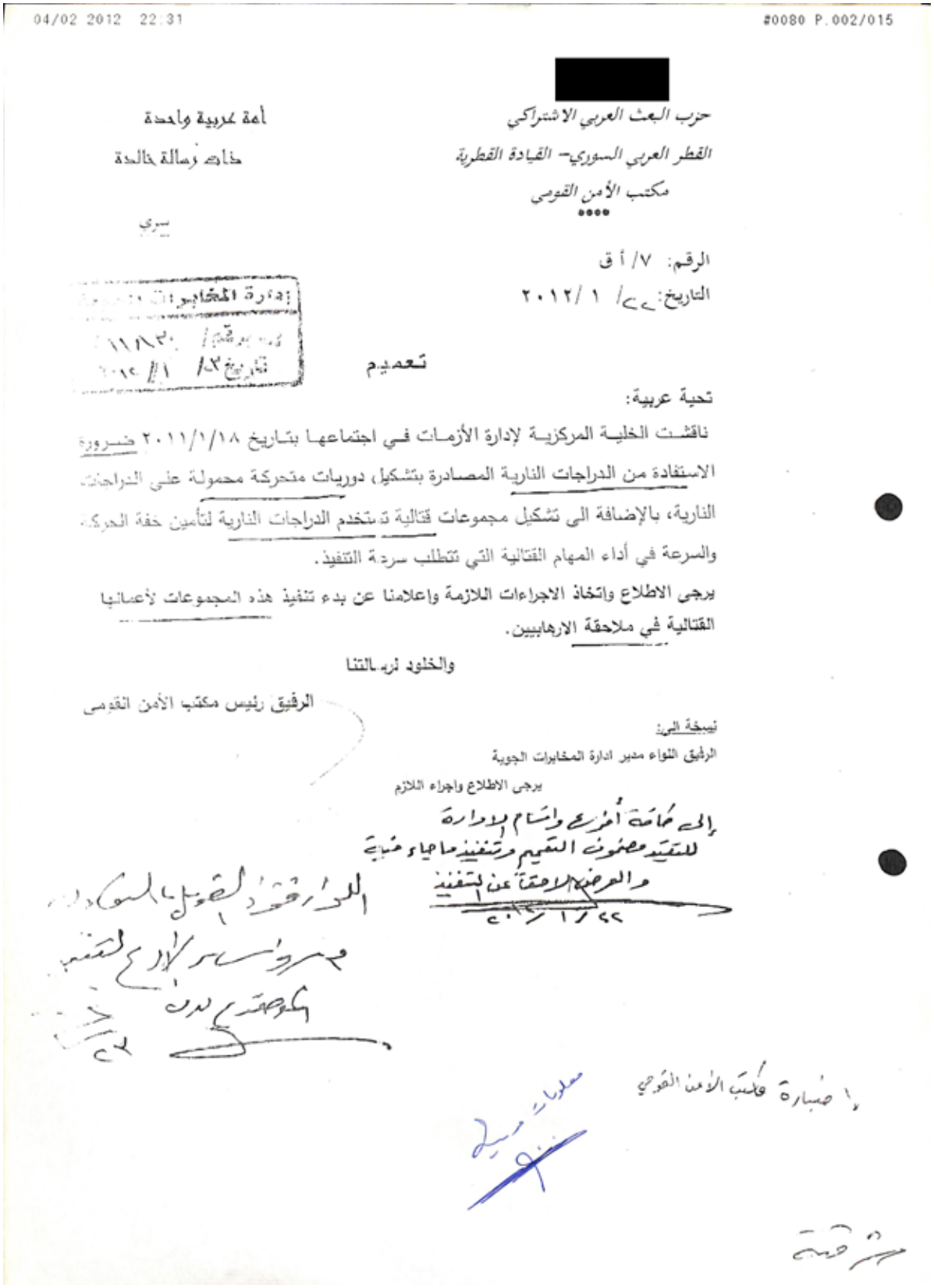

04/02 2012 22:31 #0080 P.002/015

[redacted]

حزب البعث العربي الاشتراكي
القطر العربي السوري- القيادة القطرية
مكتب الأمن القومي
****

أمة عربية واحدة
ذات رسالة خالدة

سري

الرقم: ٧/ أ ق
التاريخ: ٢٠١٢/ ١ /ر ر

إدارة المخابرات ... [illegible]
الرقم: ١١٨٢٠/
التاريخ: ٢٠١٢/ ١/ ١٢

تعميم

تحية عربية:

ناقشت الخلية المركزية لإدارة الأزمات في اجتماعها بتاريخ ٢٠١١/١/١٨ ضرورة الاستفادة من الدراجات النارية المصادرة بتشكيل دوريات متحركة محمولة على الدراجات النارية، بالإضافة الى تشكيل مجموعات قتالية تستخدم الدراجات النارية لتأمين خفة الحركة والسرعة في أداء المهام القتالية التي تتطلب سرعة التنفيذ.

يرجى الاطلاع واتخاذ الاجراءات اللازمة واعلامنا عن بدء تنفيذ هذه المجموعات لأعمالها القتالية في ملاحقة الارهابيين.

والخلود لنهضتنا

الرفيق رئيس مكتب الأمن القومي

نسخة الى:
الرفيق اللواء مدير ادارة المخابرات الجوية
يرجى الاطلاع واجراء اللازم

إلى حماة أمرع وأسام لإدارة
للتفضل مضمون التعميم وتنفيذ ما جاء منه
والعرض الاحقا عن التنفيذ

[illegible] مكتب الأمن القومي

ملحق V: الاعترافات باقتراف الجرائم

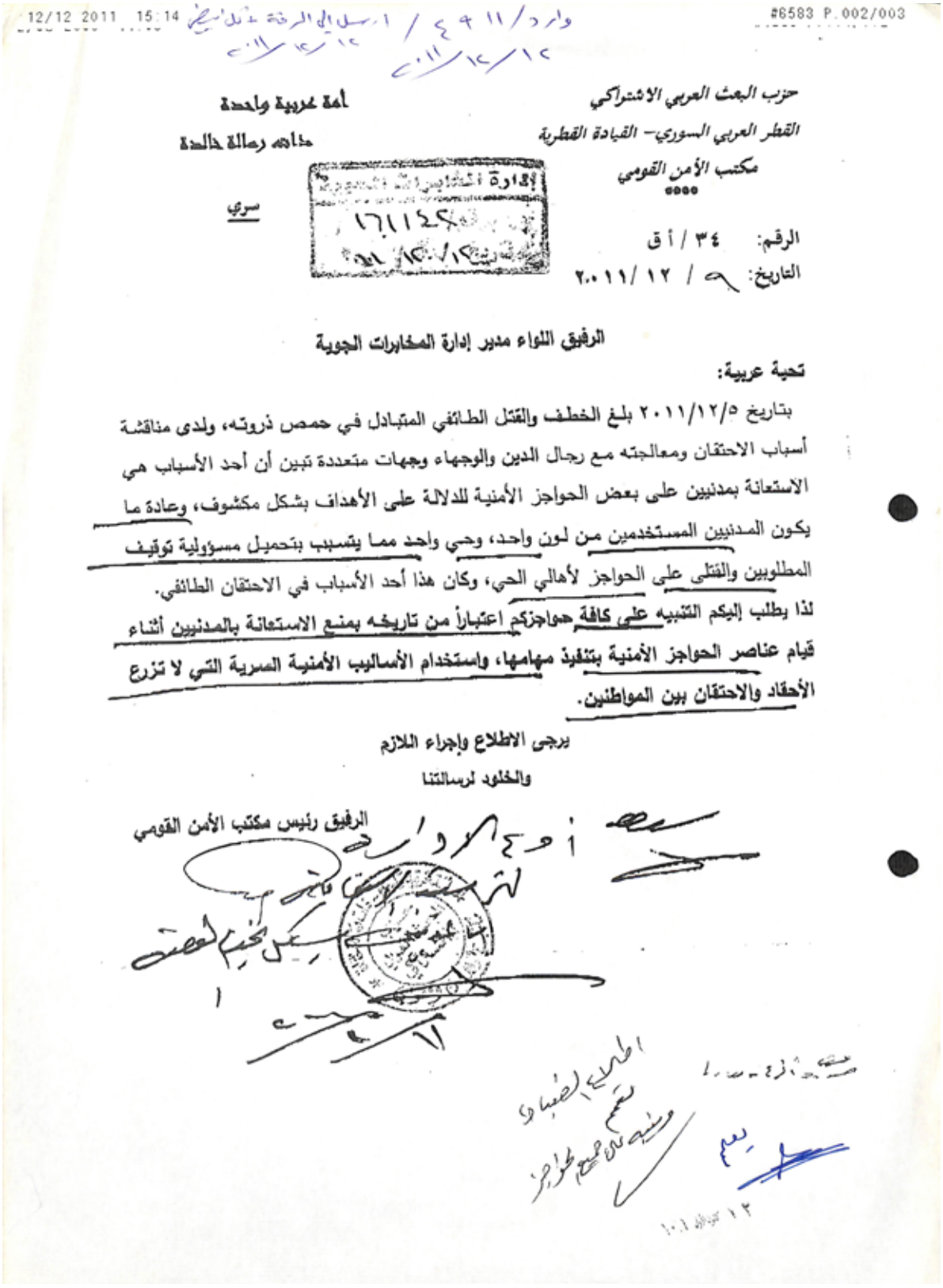

12/12 2011 15:14 #6583 P.002/003

وارد / ٤٩١١ / ارسل الى الرقة شعبة الامن السياسي ١٤ / ١٢ / ٢٠١١

حزب البعث العربي الاشتراكي
القطر العربي السوري- القيادة القطرية
مكتب الأمن القومي

أمة عربية واحدة
خالدة رسالة خالدة

سري

الرقم: ٣٤ / أ ق
التاريخ: ٩ / ١٢ / ٢٠١١

الرفيق اللواء مدير إدارة المخابرات الجوية

تحية عربية:

بتاريخ ٢٠١١/١٢/٥ بلغ الخطف والقتل الطائفي المتبادل في حمص ذروته، ولدى مناقشة أسباب الاحتقان ومعالجته مع رجال الدين والوجهاء وجهات متعددة تبين أن أحد الأسباب هي الاستعانة بمدنيين على بعض الحواجز الأمنية للدلالة على الأهداف بشكل مكشوف، وعادة ما يكون المدنيين المستخدمين من لون واحد، وحي واحد مما يتسبب بتحميل مسؤولية توقيف المطلوبين والقتلى على الحواجز لأهالي الحي، وكان هذا أحد الأسباب في الاحتقان الطائفي.

لذا يطلب إليكم التنبيه على كافة حواجزكم اعتباراً من تاريخه بمنع الاستعانة بالمدنيين أثناء قيام عناصر الحواجز الأمنية بتنفيذ مهامها، واستخدام الأساليب الأمنية السرية التي لا تزرع الأحقاد والاحتقان بين المواطنين.

يرجى الاطلاع وإجراء اللازم

والخلود لرسالتنا

الرفيق رئيس مكتب الأمن القومي

ملحق VI: قمع الأكراد

الجمهورية العربية السورية
القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة
شعبة المخابرات – الفرع٢٤٣
الرقم/ ٢/ ٥٢١١
التاريخ: ١١/ ٤/ ٢٠١٠

سري للغاية

مذكرة باطلاع وقرار السيد اللواء رئيس شعبة المخابرات

الموضوع : الواقع الكردي وكيفية المواجهة.

العرض التفصيلي : تعتبر الإشكالات التي حصلت مؤخراً في مدينة الرقة مع بعض العناصر الكردية المعارضة مثيرة للأنتباه وتدعو للقلق وإلى رفع حالة الاستنفار الأمني وتفعيل العمل في جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية بما يخدم التوجهات السياسية الهادفة إلى تعزيز ثقافة الأنتماء إلى الوطن وقائد الوطن وتعزيز مبدأ الوحدة الوطنية لكامل شرائح المجتمع وذلك عبر إتخاذ العديد من الخطوات أهمها :

أولاً : الناحية الاجتماعية :

– اللقاءات المستمرة مع شيوخ ووجهاء العشائر الكردية وأهمهم :

[redacted]

وهذا يتطلب تعزيز دور شيوخ العشائر وإبرازهم ضمن مجتمعاتهم عن طريق تقديم المساعدات لهم وحل بعض مشاكلهم خصوصاً وأن هؤلاء يعتبرون أن الأحزاب الكردية قد عملت على تهميشهم وإلغاء دورهم في المجتمع .

ملحق VII: قمع الأكراد (يتبع)

22-APR-2210 14:26 From: 210858 To:022712755 P.9/11

ثانياً : الناحية السياسية :

- استمرار اللقاء والتواصل مع البارزين من الأحزاب الكردية ومحاورتهم وتعزيز ثقافة الأنتماء إلى الوطن وقائد الوطن وأهم البارزين بتلك الأحزاب :

- **الإتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) ومن أهم قياداته :**

[redacted]

- **الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا جماعة** [redacted] **ومن أهم قياداته :**

[redacted]

- **حزب الوحدة الديمقراطي الكردي (يكيتي) جماعة** [redacted] **ومن أهم قياداته :**

[redacted]

- **حزب آزادي الكردي جماعة** [redacted] **ومن أهم قياداته :**

[redacted]

- **حزب الوحدة الديمقراطي (يكيتي) جماعة** [redacted] **ومن أهم قياداته :**

[redacted]

- **حزب الديمقراطي الكردي السوري** [redacted]

ويتطلب ذلك :

١- توجيه الجهاز الحزبي بالتواصل مع الأكراد وقياداتهم وتعزيز ثقافة الارتباط بالوطن والوفاء له والولاء المطلق لقائد الوطن وعلمه وتبني نهج وفكر سيد الوطن عن طريق دعوتهم لحضور الندوات والمحاضرات بهذا الخصوص .

٢- تعزيز ثقافة المشاركة في المناسبات الوطنية والقومية لكي يتعزز الشعور لديهم بأنهم جزء من النسيج الاجتماعي السوري بعيداً عن أي ارتباط أو ولاء خارجي .

٣- تفعيل دور الشريحة المثقفة ضمن المجتمع الكردي وخاصة الموظفين في دوائر الدولة والمنظمين في صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي أو الأحزاب الأخرى ومحاولة كسبهم لكي يؤدوا دوراً وطنياً ضمن المجتمع الكردي .

ملحق VIII: قمع الأكراد (يتبع)

ثالثاً : الناحية الاقتصادية :

- دراسة الواقع الكردي ومعرفة سبل عيشهم وتجمعاتهم ويتطلب ذلك اتخاذ العديد من الإجراءات وهي :

١- توجيه الجهاز الإداري والتنفيذي بالمحافظة للعمل على تفكيك التجمعات الكردية وتنظيم المناطق المحيطة بها وإنشاء جمعيات سكنية وظيفية تعطى للموظفين (الأكراد وغير الأكراد) .

٢- وضع خطة شاملة لمعالجة الأحياء العشوائية ومناطق المخالفات بشق الطرق وإقامة منشآت بحجة تخديم المنطقة ضمن التجمعات الكردية .

٣- الحد من عمليات شراء الأراضي والعقارات ومحاسبة ضعاف النفوس والمتواطئين من العاملين في مكتب قمع مخالفات الأبنية التابعين لمجالس المدن والبلدات والعاملين في مديرية الزراعة - أملاك الدولة والمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي وخاصةً في مناطق الشريط الحدودي التي يبدأ من القامشلي مروراً بالحسكة إلى منطقة تل أبيض وإلى منطقة عين عرب وأطراف محافظة حلب الموازية للحدود التركية وبعمق عدة كيلو مترات ضمن الأراضي السورية والتخفيف من طغيان اللون الواحد الكردي على هذا الشريط بطريقة زرع العنصر العربي وبكثافة .

٤- القيام بإجراءات فورية تمنع التوسع ضمن التجمعات الكردية مثل توسيع قنوات الري المحايدة للمنازل والأحياء الكردية أو تطويقها بطرق معبدة ومراقبة هذه التجمعات لإزالة المخالفة في حينها .

٥- قيام الجهات الحكومية المعنية بمصادرة عدة مواقع زراعية واستثمارها كمزارع إنتاجية للدولة ووضع عاملين عرب فيها وبناء مساكن لهم ولعائلاتهم ومراقبة المزارع التي يملكها الأكراد والعمل على منعهم من إقامة ما يشبه المستوطنات وبالتالي تصبح أمراً واقعاً .

٦- متابعة العمال الأكراد الذين يعملون خارج القطر وخاصةً الذين عاشوا تجربة قتالية ضمن الجناح العسكري لحزب العمال الكردستاني ورصد أوضاعهم المادية وما يطرأ عليها من تطورات .

ملحق IX: قمع الأكراد (يتبع)

22-APR-2210 14:26 From: 218858 To:022712755 P.11/11

٧- إقامة سوق حرة في منطقة تل أبيض أسوةً بباقي البوابات الحدودية ويتم البيع فيها بأسعار مخفضة الأمر الذي يضعف التجار الأكراد أصحاب المحلات التجارية والتي تقدر أرباحهم اليومية بعشرات آلاف الليرات إضافةً إلى إنشاء محطات وقود حكومية .

رابعاً-الناحية الأمنية :

١- العمل على زيادة المصادر والمندوبين بتقديم الإغراءات المادية لهم للعمل ضمن التجمعات والأحزاب الكردية .

٢- رفد المفارز التي يتواجد لديها كثافة سكانية من الأكراد بعناصر تجيد اللغة الكردية والتركية .

٣- إقامة مواقع ونقاط عسكرية على امتداد الشريط الحدودي للحفاظ على أمن وحراسة الحدود وخصوصاً بعد أن تمت الموافقة في البرلمان التركي على نزع الألغام ضمن الحدود التركية مع سوريا الأمر الذي يمنع المتسللين والمهربين من العبور مستقبلاً .

٤- مراقبة الواقع الديني للأكراد من خلال المصادر والمندوبين خشية دخولهم على خط التنظيمات الدينية المتطرفة .

يرجى الاطلاع والقرار

رئيس الفرع ٢٤٣

رأي السيد اللواء - نائب رئيس شعبة المخابرات:

قرار السيد اللواء رئيس شعبة المخابرات:

صورة طبق الأصل
شوهدت ... ق
رئيس الفرع ٢٧٧

ملحق X: التوقعات والمؤامرات

الجمهورية العربية السورية
وزارة الداخلية
شعبة الأمن السياسي
الرقم :/ ٢٥٥٥٢ /ص.ق
التاريخ ١٢/ ٦ / ٢٠١١ م.

سري : خاص برؤساء الفروع

تعميم

من : رئيس شعبة الأمن السياسي

إلى : رؤساء فروع الأمن السياسي بالمحافظات

لموافاتنا من خلال التحقيقات التي تمت لديكم أو المواضيع المتابعة من قبلكم بالمعلومات التالية :

١- ما هي طبيعة المؤامرة التي يتعرض لها القطر .

٢- من هي الجهات المحركة للمؤامرة بالداخل والخارج .

٣- ماهي أدوات المؤامرة لجهة : الاتصالات – التمويل – التقنيات المستخدمة

٤- المعلومات المتوفرة لديكم عن ما يسمى (تنسيقيات الثورة) الموجودة بمحافظاتكم وكيفية وآلية عملها .

٥- ما هي الأهداف النهائية للمؤامرة والى متى ستستمر .

على أن ترد الإجابة خلال /٢٤/ ساعة .

عـ/ رئيس شعبة الأمن السياسي

معلوم

ملحق XI: التوقعات والمؤامرات (يتبع)

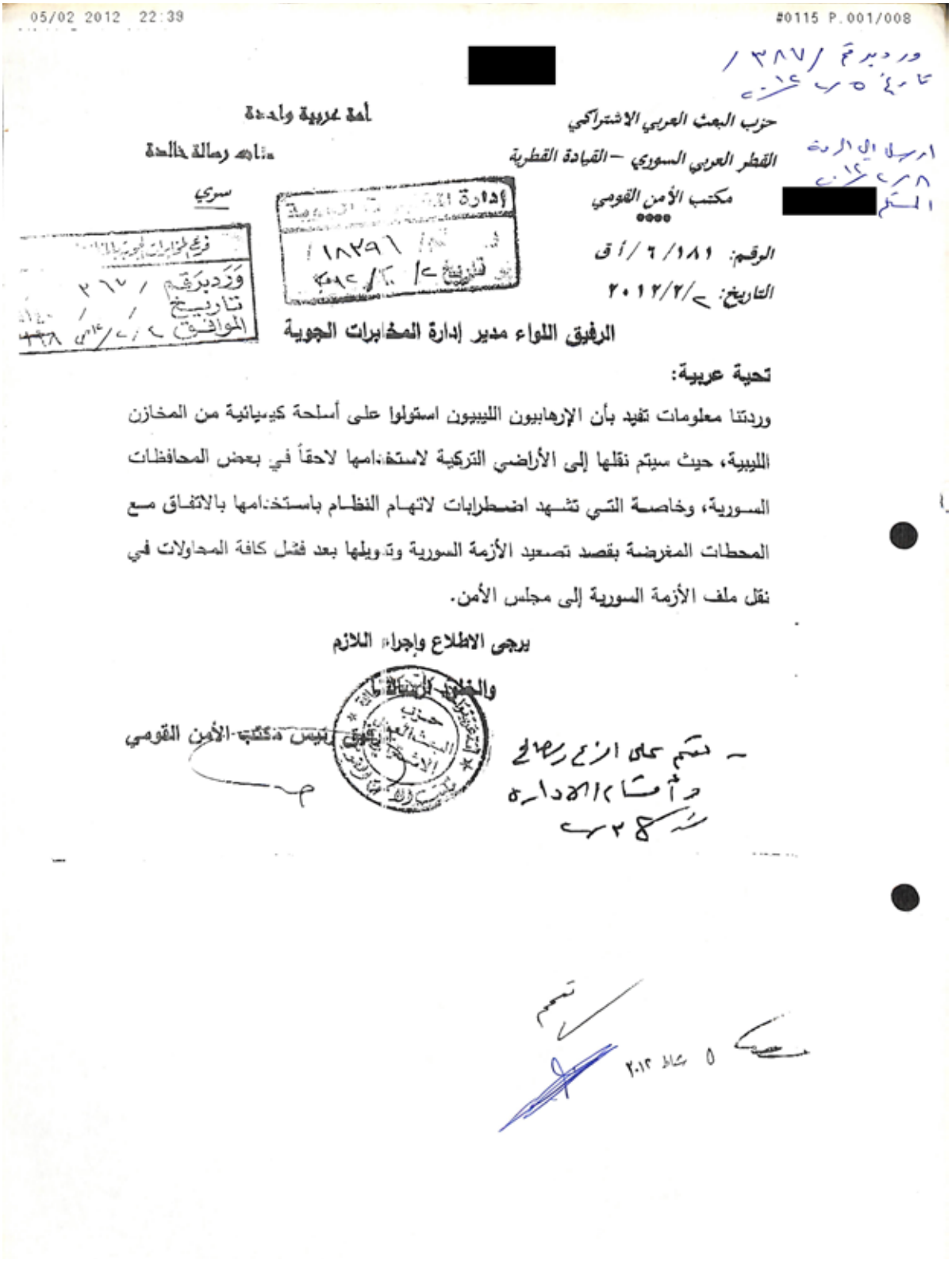

05/02 2012 22:39 #0115 P.001/008

[redacted]

حزب البعث العربي الاشتراكي
القطر العربي السوري – القيادة القطرية
مكتب الأمن القومي

الرقم: ١٨١/ ٦ /أ ق
التاريخ: ٢٠١٢/٢/٥

أمة عربية واحدة
مناهج رسالة خالدة

سري

الرفيق اللواء مدير إدارة المخابرات الجوية

تحية عربية:

وردتنا معلومات تفيد بأن الإرهابيون الليبيون استولوا على أسلحة كيميائية من المخازن الليبية، حيث سيتم نقلها إلى الأراضي التركية لاستخدامها لاحقاً في بعض المحافظات السورية، وخاصة التي تشهد اضطرابات لاتهام النظام باستخدامها بالاتفاق مع المحطات المغرضة بقصد تصعيد الأزمة السورية وتدويلها بعد فشل كافة المحاولات في نقل ملف الأزمة السورية إلى مجلس الأمن.

يرجى الاطلاع واتخاذ الإجراء اللازم

والسلام

رئيس مكتب الأمن القومي

٥ شباط ٢٠١٢

المركز السوري
للعدالة والمساءلة